

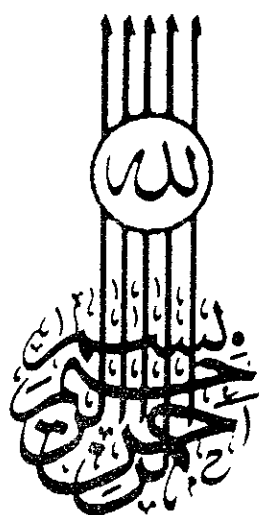
جُزْءٌ فِيهِ
الرَّدُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ
الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ

لِابْنِ النَّجَّادِ الْجَنْبَلِيِّ

ت ٣٤٨ هـ

تحقيق ودراسة
عبد السلام عمر علي

جُزْءُ فِيهِ
الرَّزَّ عَلَى مَنْ يَقُولُ
الْقُرْآنَ مَخْلُوقَ



ومن عقود السنة الإيمان	بكل ما جاء به القرآن
وبالحديث المسند المروي	عن الأئمة عن النبي
وأن ربنا قديم لم يزل	وهو دائم إلى غير أجل
كلم موسى عبده تكلّما	ولم يزل مدبراً حكّما
كلامه وقوله قديم	وهو فوق عرشه العظيم
والقول في كتابه الفصل	بأنه كلامه المنزل
على رسوله النبي الصادق	ليس بمخلوق لا يخالف
من قال فيه : إنه مخلوق	أو محدث فقله مُرُوق
والوقف فيه بدعة مضلة	ومثله ذاك اللفظ عند الجملة
كلا الفريقين من الجهمية	الواقفون فيه واللفظية

قاله أبو عمرو الداني - رحمه الله رحمة واسعة -

من «السير» (١٨ / ٨٢) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾
[آل عمران : ١٠٢] .

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾
[النساء : ١] .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾

[الأحزاب : ٧٠-٧١] .

وبعد :

فهذا أحد الأجزاء الحديثية من بين تلك الأجزاء والمصنّفات التي أبدع فيها أئمة الحديث في تقرير عقائد أهل السنة والجماعة في التوحيد والإيمان والأسماء والصفات .

والجزء الذي بين أيدينا قد عالج مسألة من أهم مسائل التوحيد ، وهي «كلام الله عز وجل» ، وبالأخص القرآن ، وذلك بالرد على من يقول بخلقه ممن أراد بمقولته هذه تعطيل الرب عن صفاته .

وهو - رحمه الله - كغيره ممن تقدم لم يمش في هذا الرد على أصول المتأخرين والمعاصرين من العرض ثم المعارضة والنقض ، بل ذكر أدلة الكتاب والسنة كما هو هدي السلف في عرض العقائد من غير تكلف أو تعقيد .

والجزء على صغر حجمه مفيد ، يشري المكتبة الإسلامية بمصنف يضاف إلى جملة ما ألف^(١) في هذا الباب لخطورته ، حيث قلّ الاعتناء

(١) ممن ألف في هذه المسألة مما وقفنا عليه مطبوعاً :

١- «رسالة في أن القرآن غير مخلوق» للإمام الحافظ إبراهيم بن إسحاق الحربي (٢٨٥هـ) .

٢- «رسالة الإمام أحمد إلى الخليفة المتوكل في مسألة القرآن» .

٣- «الإختلاف في اللفظ ، والرد على الجهمية والمشبّهة» لابن قتيبة (٢٧٦هـ) .

٤- «الرد على من يقول : «ألم» حرف لينفي الألف واللام والميم عن كلام الله عز وجل» لأبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده (٤٧٠هـ) .

٥- «المناظرة في القرآن الكريم وكلام الله القديم» لابن قدامة (٦٢٠هـ) .

٦- «الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم» ، له أيضاً .

في زماننا هذا يمثل هذه الأمور المهمة من الدين وانصرف الناس من العامة والخاصة إلا من رحم ربك إلى غيرها ، وعدوها من القشور ، أو مما يفرق الأمة ، ويشتت شملها ، ولسان حالهم : أين نحن من القرآن أمخلوق أو غير مخلوق ، من أمة تعيش في دياجير التخلف في كل مجال ، والأمم تكيدها على مر الليالي والأيام .

اربعوا على أنفسكم أيها الكرام ، فإن اعتقاد خلق القرآن تكذيب بالقرآن ، أما تدرون ما مصير من كذب بالقرآن ؟!! أغاب عنكم قول الله تعالى : ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ وهل ما فيه الأمة من نكد وضعف وهوان إلا جراء ترك تعظيم

القرآن ؟

ولذلك فإنه يحق توجيه «أشد العتب على الكتاب الإسلاميين اليوم - إلا القليل منهم - الذين يكتبون عن الإسلام كل شيء ما عدا العقيدة السلفية ، والطريقة المحمدية ، وأخص بالذكر منهم أولئك الذين يتولون توجيه النشء الجديد إلى الإسلام ، وتربيتهم بتربيته ، وتثقيفهم بثقافته ، فإنهم لا يحاولون مطلقاً أن يوحّدوا مفاهيمهم حول الإسلام الذي اختلف فيه أهله أشد الاختلاف ، لا كما يظن بعض المغفلين أو المتغافلين أن

= ٧- «رسالة السجزي إلى أهل زيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت» لأبي نصر السجزي (٤٤٤ هـ) .

٨- «الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن» لعبد العزيز الكنانى (٢٤٠ هـ) - إن صحت نسبة الكتاب إليه - .

الخلاف بينهم في الفروع فقط دون الأصول ، والأمثلة على ذلك كثيرة يعلمها من كان له دراسة في كتب الفرق ، أو كان على علم بأفكار المسلمين اليوم»^(١).

فهذا الكتاب بين يديك ، مدبج بمقدمات في موضوعاته ، ومنهج مصنفه فيه ، مع التوسع في مبحثين يتعلقان بما أورده من أدلة تجدهما أثناء التعليق في حديث احتجاج آدم وموسى ، وحديث اختصاص الملائكة الأعلى ، مع تحقيق القول في مسألة رؤية النبي ﷺ ربه في الدنيا .

نسأل الله أن نكون قد وفقنا في تقريب بعض ما يتعلق بها .
وأخيراً نسأل الله أن يوفقني وإياك إلى الانتفاع بهذا المصنف ، وأن يهدينا وإياك سواء السبيل في العلم والعمل ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .



(١) من كلام الألباني - رحمه الله وطيب ثراه - في مقدمة «مختصر العلو» (ص :

موضوعات الكتاب

تنوعت موضوعات الكتاب على الرغم من أن موضوعه كان إثبات الكلام والرد على من يقول بخلق القرآن .

وسياتي طريق المصنف في إثبات ذلك .

ولكنه عرج - رحمه الله - على مسائل عدة جاء بعضها عرضاً ضمن بعض الأقوال :

- الرؤية ، وبالأخص رؤية النبي ﷺ لربه (١٧ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩) .

- التدلي ، والخلاف فيه ، وذلك (٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧) .

- الإيمان قول وعمل (٧١) .

- النفس (٩٤) .



منهج المصنف في الكتاب

منهج المصنف هو الاعتماد على المنقول ، والعزوف عن المعقول^(١) ،
والناظر في أدلة المصنف يرى أنها تصنف كالتالي :

[١] القرآن .

[٢] السنة .

[٣] الآثار .

ولكن لما كان الجزء صغير الحجم فإنه لم يبرز فيه الكم الذي يمكن
من خلاله أن نتعرف على تفاصيل طريقة الاستدلال عنده ، خاصة أنه
يكثّر من إيراد الطرق والأسانيد مما ضيق دائرة الاستشهاد بالآيات مثلاً .

وعلى كل فنحاول خلال هذه الفصول أن نبين على بعض أدلة
المصنف ، وتقدير وجه الاستدلال منها .

ونكتفي بذكر ما نظن أن المصنّف حاول التركيز عليه ، وخاصة إن
كان له تعلق بموضوع وعنوان مصنّفه .

[١] القرآن :

ركز المصنف - رحمه الله - على تكليم الله موسى - عليه السلام -
وذلك لتعلقه بجمل مسائل صفة الكلام من كونه تكليم حقيقي ، وأنه لا

(١) انظر الفقرة الرابعة في فصل : «قيمة الكتاب العلمية» .

مدخل للمجاز فيه ، وأنه كان بصوت ، وأنه بمشيئة الله تعالى ،
وغيرها^(١).

ومما استدل به المصنف على إثبات الصوت آية سورة «سبا» .
وقد أفاد شيخ الإسلام في بيان وجه الاستدلال بها ، فقال - رحمه
الله - في «التسعينية» (٥٢٣/٢) تقريراً :

«وهذه الآية وما فيها من الأحاديث المتعددة في الصحاح والسنن
والمساند والآثار المأثورة عن السلف في تفسيرها ، فيها أصول من أصول
الإيمان ، يبين بها ضلال من خالف ذلك من المتفلسفة الصابئية والجهمية
ونحو هؤلاء . . .»

ثم ذكر في فصول طويلة مستطرداً بعض هذه الأصول .
وقال - رحمه الله - أيضاً (٥١٩/٢-٥٢٠):

«فذلك قوله - عز وجل - : ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ ، يقول:
حتى إذا تجلى الفزع عن قلوبهم رفع الملائكة رؤوسهم فسأل بعضهم
بعضاً فقالوا: «ماذا قال ربكم» ، ولم يقولوا : ماذا خلق ربكم ، فهذا
بيان لمن أراه الله هداه»^(٢).

قلت - أي شيخ الإسلام - :

«احتج أحمد بما سمعته الملائكة من الوحي إذا تكلم الله به ، كما قد

(١) سيأتي الكلام على آية النساء .

(٢) هذا من كلام أحمد - رحمه الله -

جاءت بذلك الآثار المتعددة ، وسمعوا صوت الوحي .. فبين أن تكلم الله بالوحي الذي سمعوا صوته هو قوله ، ليس هو خلقه .

والمصنّف - رحمه الله - مسبوق بمثل هذا الاستدلال كما تقدم بأحمد بن حنبل ، والإمام البخاري في «الصحيح» ، حيث بوب (٤ / ٤٠٠) من كتاب التوحيد «باب قول الله تعالى :

﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ ولم يقل : ماذا خلق ربكم ، ثم ذكر أثر ابن مسعود ، وحديث أبي هريرة .

ولذا قال شيخ الإسلام (٢ / ٥٢٠) :

«ومثل هذه العبارة ذكر البخاري الإمام صاحب «الصحيح» ، إما تلقياً له عن أحمد وغيره ، أو موافقة اتفاقية ، وقد ذكر ذلك في كتاب «الصحيح» ، وفي كتاب «خلق الأفعال» ^(١) .

[٢] السنة :

لو أردنا أن نعدد ما استدلل به المصنّف من السنة لكان جماع ذلك ما يأتي :

١- حديث احتجاج آدم وموسى .

٢- حديث : «رأيت ربي في أحسن صورة» .

(١) «خلق أفعال العباد» (ص: ١٥١-١٥٢) ، وما في «الصحيح» تقدم ، وانظر للمزيد «التوحيد» لابن خزيمة (١/ ٣٤٩) وما بعده ، و«درء تعارض النقل والعقل» لشيخ الإسلام (٢/ ٣٨-٣٩) .

٣- حديث : «إذا ذكرتُ ذكرتَ معي» ؛ وما في معناه مما وقع فيه ذكر المناداة أو القول .

وقد يذكر المصنف - رحمه الله - أحاديث على وجه الاستطراد ، كحديث أبي ذر في الرؤية ، وحديث أبي هريرة :
«إن الله كتب على نفسه بيده لما خلق الخلق : إن رحمتي تغلب غضبي» ، وغيرها كما سيأتي .

ونتكلم عن الأولى بشيء من التفصيل :

□ حديث احتجاج آدم وموسى :

لقد تفنن المصنف - رحمه الله - في إبراد طرق هذا الحديث عن جمع من الرواة بأسانيد كثيرة تجاوزت الثلاثين^(١) ، بحيث يجزم الناظر في الكتاب أن المصنف لم يسبق إلى هذا حتى ممن أفرد في «القدر» من المكثرين كأبي جعفر الفريابي (٣٠١هـ) - رحمه الله - .

وما ذلك إلا لعظم هذا الحديث ، حيث إنه مما يمكن إدراجه في أبواب شتى من أبواب العقيدة ، كالقدر ، والأسماء والصفات ، ومناقب الأنبياء ، وغيرها^(٢) .

وقد عقد ابن القيم - رحمه الله - فصلاً كاملاً لشرحه ، وهو الثالث من كتابه الفريد في بابه «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» .

(١) رقم (١٩ إلى ٢٧) و (٣٠ إلى ٤٨) .

(٢) ولذا فإن البخاري مثلاً أورده في كتاب التوحيد ، باب ما جاء في قوله عز وجل :
«وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» ، وفي كتاب القدر .

وقال في ابتداء ذلك (ص/ ٢٥) :

«إنَّ هذا حديث صحيح متفق على صحته ، لم تزل الأمة تتلقاه بالقبول من عهد نبيِّها قرناً بعد قرن ، وتقابله بالتصديق والتسليم ، ورواه أهل الحديث في كتبهم ، وشهدوا به على رسول الله ﷺ أنه قاله ، وحكموا بصحته» .

ثم ذكر - رحمه الله - اختلاف الطوائف في فهمه ، وردَّ عليهم بما سبقه في مجمله شيخه شيخ الإسلام في عدَّة مواطن من كتبه منها (٢٣/ ٢٣، ٦٥-٨٥) من «المنهاج» .

والذي يهمننا في هذا الباب هو المناسبة التي لأجلها أورده المصنّف ، ووجه الاستدلال به عند أهل السنة والجماعة على صفة الكلام ، وكون القرآن غير مخلوق .

فالحديث دال على ثبوت أصل صفة الكلام ، وذلك لأنَّ في بعض ألفاظه :

«أنت نبي بني إسرائيل الذي كلمك الله من وراء حجاب»

وفي بعضها : «وكلمك تكليماً» .

وكلا اللفظين من مشكاة القرآن الكريم ، فالأول يشهد له قوله تعالى :

﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأْذَنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾ .

«فجعل التكليم ثلاثة أنواع :

- الوحي المجرد .

- التكليم من وراء حجاب كما كلم موسى - عليه السلام - .

- التكليم بواسطة إرسال الرسول ، كما كلم الرسل بإرسال الملائكة»^(١) .

وفي هذا ردُّ على من زعم أن تكليم الله لموسى من جنس الوحي والإلهام ، وأن الواحد منا قد يسمع كلام الله كما سمعه موسى .

وقد دلَّ كتاب الله على أن اسم الوحي والكلام في كتاب الله فيهما عموم وخصوص ، فإذا كان أحدهما عامًّا اندرج فيه الآخر ، كما اندرج الوحي في التكليم العام في هذه الآية ، واندرج التكليم في الوحي العام حيث قال تعالى : ﴿فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ﴾^(٢) .

واللفظ الثاني يشهد له قول الله تعالى :

﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾

قال الحافظ : «قال الأئمة : وهذه الآية أقوى ما ورد في الرد على

(١) قاله شيخ الإسلام في «المجموع» (٢٧٩/١٢) ، ثم قال :

«وهذا القرآن كلام الله مبلغًا عنه مؤدًّا عنه ، وموسى سمع كلامه مسموعًا منه لا مبلغًا عنه ولا مؤدًّا عنه» ، وانظر معه (٣٠٠/١٢) منه .

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤٠٢/١٢) ، وقال في (١٣٧/١٢) :

«ففرق بين التكليم من وراء حجاب كما كلم موسى ، وبين التكليم بواسطة الرسول كما كلم الأنبياء بإرسال رسول إليهم» .

المعتزلة ، قال النحاس : أجمع النحويون على أن الفعل إذا أُكِّد بالمصدر لم يكن مجازاً ، فإذا قال : «تكليماً» وجب أن يكون كلاماً على الحقيقة التي تعقل^(١).

وفي الحديث أيضاً غير الدلالة على أصل الكلام إخبار النبي ﷺ أن الله تبارك وتعالى يتكلم بمشيئته كما سيأتي .

وقد استدل البيهقي بحديث الاحتجاج لمذهب من يجعل القرآن قديماً ، وذلك لأنه يلزم عنده إن كان متعلقاً بمشيئة الله تعالى التجدد والحدوث ، وهو خاصية الحوادث والمخلوقات .

فقال في كتابه «الاعتقاد» (ص / ١٠٠-١٠١) :

«وقد روينا في الحديث الصحيح ، عن عمران بن حصين ، عن النبي ﷺ أنه قال :

«وكتب في الذكر كل شيء»^(٢)

والقرآن فيما كتب في الذكر ، لقوله عز وجل : ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ﴾^(٢١) فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ وفي ذلك دلالة على قدم القرآن ووجوده قبل وقوع الحاجة إليه ، ومما يدل على ذلك الحديث الصحيح (فذكر حديث الاحتجاج ..) .

(١) «فتح الباري» (١٣/٤٨٧)، وانظر: «رسالة الاختلاف في اللفظ» (ص: ٣٨-٣٩)

لابن قتيبة.

(٢) أخرجه البخاري وغيره .

ثم قال : «وهذا التأريخ يرجع إلى إظهاره ذلك لمن يشاء من ملائكته وفي ذلك دلالة على وجوده قبل وقوع الخطيئة من آدم - عليه السلام-» .
قال مقيده - عفا الله عنه - :

وما ذكره من الآية والحديث لا دليل فيه على ما قاله ، وذلك لأن الآية إنما دلت على التقدير والكتابة ، والمراد به ههنا الحفظ ، وإن كان غير لازم له فيما عند البشر كما هو الشأن في التوراة والإنجيل .
وقد قرر هذا ابن كثير - رحمه الله - في «تفسيره» حيث قال :
(٣٢٤ / ١٤) :

«أي في الملاء الأعلى محفوظ من الزيادة والنقص ، والتحريف والتبديل» .

فكتابته في اللوح مزية تزيد القرآن تشريقاً وتعظيماً ، وهو ما تقرره الآية حيث وُصف بالمجيد .
وهذا ما فهمه علماء أهل السنة والجماعة .

قال البخاري - رحمه الله - في «خلق أفعال العباد» (ص: ٤٢) :
«أما القرآن المتلو الميّن ، المثبت في المصحف ، المسطور المكتوب ، الموعى في القلوب ، فهو كلام الله - ليس بخلق ، قال الله تعالى :
﴿بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم﴾ . . . ثم ذكر
الآية - رحمه الله - .

وقال أيضاً (ص: ٤٤) :

«فأما المداد والرق ونحوه فإنه خلق ، كما أنك تكتب «الله» ، فالله

في ذاته هو الخالق ، وخطك واكتسابك من فعلك خلق ، لأن كل شيء دون الله يصنعه ، وهو خلق» ثم ذكر الآية^(١).

ومشى على هذا الإمام الطبري - رحمه الله - ففي معتقده عند اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ١٨٤) :

«فأخبرنا جل ثناؤه أنه في اللوح المحفوظ مكتوب ، وأنه من لسان محمد ﷺ مسموع ، وهو قرآن واحد من محمد مسموع ، وفي اللوح المحفوظ مكتوب ، وكذلك في الصدور محفوظ ، وبألسن الشيوخ والشبان متلو»^(٢).

على أنه إن كان «يعتبر وجوده في اللوح المحفوظ قبل إنزاله على رسول الله ﷺ دليل قدمه ، فإن ذلك لا يستقيم له ، لأن اللوح المحفوظ مخلوق حادث دون خلاف»^(٣).

قال مقيده - عفا الله عنه - : ولقد كان هذا اللازم الذي يلزم من كلام البيهقي - رحمه الله - قد تشبث به من غلط من الجهمية ، فقال :

«إن قول الله عز وجل : ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ﴾ (٢١) في لَوْحٍ

(١) انظر ما كتبه العلامة المحدث عبد الحق الهاشمي في «شرح كتاب التوحيد من الصحيح» (ص : ٢٤٧) .

(٢) انظر معه «الحجة» (٢/ ٤٤٨-٤٤٩) لقوام السنة الأصفهاني - رحمه الله - و«الإبانة» لابن بطة (١/ ٣٢١) ، و«المناظرة في القرآن» (ص : ٥٨) لابن قدامة ، و«الصراط المستقيم» (ص : ٤٩) له .

(٣) من «البيهقي وموقفه من الإلهيات» (ص : ٢١٠) .

مَحْفُوظٌ : إن اللوح بما فيه مخلوق ، ولا جائز أن يكون مخلوق فيه غير مخلوق .

ورده ابن بطه - رحمه الله - بقوله في «الإبانة» (٢٠٨/٢/١) :
«إنما ما في اللوح من القرآن الخط والكتابة ، فأما كلام الله عز وجل فليس بمخلوق ، وكذلك قوله عز وجل : ﴿فِي صُحُفٍ مُّكْرَمَةٍ (١٣) مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ﴾ وإنما كرمته ورفعت وطهرت ؛ لأنها لكلام الله استودعت» .

وأما بالنسبة لحديث الاحتجاج ، فإنه دليل لأهل السنة والجماعة على مسائل متعلقة بالكلام منها :

أولاً : إثبات اصطفاء الله تبارك وتعالى من شاء من خلقه لتكليمه ، وهو مثبت لأصل صفة الكلام ، وأنها غير الوحي المطلق .

قال شيخ الإسلام : «القاتل أن الله كلم موسى تكليماً كما أخبر في كتابه مصيب ، وأما الذي قال : كلم الله موسى بواسطة فهذا ضال مخطئ .

قال الله تعالى : ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ الآية ، ففرق بين تكليمه من وراء الحجاب كما كلم موسى وبين تكليمه بواسطة رسول ، كما أوحى إلى غير موسى .

قال الله تعالى : ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ إلى قوله : ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾

والأحاديث بذلك كثيرة في الصحيحين والسنن ، وفي الحديث

المحفوظ عن النبي ﷺ حديث :

«التقى آدم وموسى...»^(١) باختصار .

ثانياً : أن الله تعالى موصوف بالكلام والنداء وصفاً أزلياً متعلقاً بمشيئته واختياره ، يتكلم إذا شاء ، وينادي إذا شاء متى شاء ، يتكلم كلاماً بعد كلام ، وينادي نداء بعد نداء ، وكل ذلك غير مخلوق لأنه صفته .

فقد أخبر النبي ﷺ أن تكلم الرب تعالى بالتوراة كان مؤقتاً بوقت ، وذلك قبل خلق آدم بأربعين سنة ، فدل على أن الكلام صفة ثابتة له سبحانه في الأزل ، إلا أنها متعلقة بمشيئته واختياره ، فلما شاء أن يتكلم بالتوراة تكلم بها^(٢) .

والأدلة التي تشهد لهذين الأصلين كثيرة جداً ، سواء كانت من الكتاب أو السنة ، أو آثار الصحابة والتابعين .

قال شيخ الإسلام في «المنهاج» (٣/ ٣٦٠) : «الكلام صفة كمال ، والمتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن لا يتكلم بمشيئته وقدرته ، بل لا يعقل متكلم إلا كذلك» .

ثم قال : «ولم نعرف عن أحد من السلف - لا من الصحابة ، ولا

(١) «المجموع» (١٢/ ٥٣٢-٥٣٣) .

(٢) انظر : «العقيدة السلفية في كلام رب البرية» (ص : ١٦٠-١٦٢) لعبد الله الجديع ، و«شرح الطحاوية» (ص : ١١٣-١١٤) .

من التابعين لهم بإحسان ، ولا غيرهم من أئمة المسلمين من أنكر هذا الأصل ..»

وقد ذهب البيهقي مذهباً صريحاً في تقرير عقائد الكلاية كسائر الأشعرية^(١) في صفة الكلام ، فقال (ص: ٩٨) :

«ولم يلحق الفناء كلمات الله عز وجل ، كما لا يلحق الفناء علم الله ، لأن من فني كلامه لحقته الآفات ، وجرى عليه السكوت ، فلما لم يجز ذلك على ربنا عز وجل صح أنه لم يزل متكلماً ، ولا يزال متكلماً» .

قال مقيده - عفا الله عنه - :

أما كون كلمات الله لا يلحقها الفناء فهو حق لا مرية فيه ، وقرره البيهقي - رحمه الله - تقريراً بيّناً .

بل كون الله تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء كما هو قول أهل الحديث مبني على مقدمتين :

- على أنه تقوم به الأمور الاختيارية .

- كلامه لا نهاية له^(٢) .

(١) صرح الشيخ عبد الرزاق عفيفي - رحمه الله - في تعليقه على «الأسماء والصفات» للبيهقي أنه مشى في صفة الكلام على مذهبهم ، فجعلها صفة نفسية ذاتية قديمة قائمة بذات الله تعالى .

وقد عدّه شيخ الإسلام في «المجموع» (٥٣/٦) من «فضلاء الأشاعرة» - غفر الله لنا وله - ، وانظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١٧/٢) .

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٣/٣٥٩) .

وصف الله تعالى بالسكوت:

ولكن في ظاهر قوله - أي البيهقي - : «وَجَرَى عَلَيْهِ السَّكُوتُ» أَنَّ الله لا يوصف بالسكوت ، وأنها من صفات النقص ، وهذا على ما فيه من المخالفة لأحاديث الواردة في ذلك مبني منه على أصول الكلائية والأشعرية القاضية بقدم كلام الله عز وجل ووحدته ، وأدلة الكتاب والسنة قاضية ببطلانه .

وأما الوصف بالسكوت فإنه ثابت بالسنة^(١) والإجماع^(٢) ، وهو لا ينافي كونه متكلمًا سبحانه وتعالى لدلالته على كمال مشيئته^(٣) .

(١) «مجموع الفتاوى» (١٧٨-١٧٩/٦) ، و«المنهاج» (٣/ ٣٧٠) ، وقد روي في ذلك أحاديث منها حديث أبي الدرداء مرفوعًا : «ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو» الحديث وإسناده حسن .

وقد صح عن ابن عباس موقوفًا عند أبي داود وغيره ، وهو مما لا مجال للرأي فيه .
انظر لذلك : «جامع العلوم والحكم» (١١٥-١١٦/٢) لابن رجب ، و«غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام» (ص: ١٤-١٩) للألباني ، و«العقيدة السلفية في كلام رب البرية» (ص: ١٥٦-١٥٧) للجديع .

(٢) كذا قال شيخ الإسلام - رحمه الله - وفي كلام أبي نصر السجزي في «الإبانة» ما يشعر بوجود الخلاف فيه حيث قال : «ومنع كثير من أهل العلم إطلاق السكوت عليه ومن أهل الأثر من جَوَّز إطلاق السكوت عليه لورود الحديث» ، نقلًا عن «درء تعارض العقل والنقل» (٨٩/٢) .

ولكن عقبه بما يوحى إخراجه عن ظاهره ، فالله أعلم .

(٣) «المجموع» (١٢/ ٢٥٧-٢٥٨) .

□ بدعية القول بقدّم القرآن :

وأخيراً نقول : إن وصف القرآن بالقدّم لم يقله أحد من سلف الأمة ، بل إن هذا القول يعد من بدع الكلام .

قال شيخ الإسلام - رحمه الله وطيب ثراه-^(١) :

«فصار كثير من هؤلاء الموافقين للسلمية وأولئك الموافقين للكلابية بينهم منازعات ومخاصمات ، بل فتن ، وأصل ذلك قولهم جميعاً : إن القرآن قديم ، وهي أيضاً بدعة لم يقلها أحد من السلف .

وإنما السلف كانوا يقولون : «القرآن كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود» ، وكان قولهم أولاً : إنه كلام الله كافياً عندهم» .

وقال أيضاً : «أول من عرف أنه قاله في الإسلام أبو محمد عبد الله ابن سعيد بن كلاب ، واتبعه على ذلك طوائف»^(٢) .

(١) «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٤٢٠-٤٢١) ، و«المجموع» (١٢/ ٣٠١ ، ٥٢١-٥٢٢) ، و«شرح الطحاوية» (ص: ١٠٦) .
(٢) «المنهاج» (٣/ ٣٦٩) .

وقد وجدت فيما يروى عن أحمد في أيام محتته ما يدل على أنه أطلق هذه الكلمة ، ففي «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ١٦٣) في ترجمة: سليمان بن عبد الله السجزي ، أن المعتصم قال لأحمد: ما تقول في القرآن؟ قال: كلام الله ، قديم غير مخلوق . . وذكر كلاماً كثيراً ، ونقله أيضاً في ترجمته ابن مفلح في «المقصد الأرشد» (١/ ٤٢٠) .
وفي النفس من هذا شيء ، فإن سليمان لم أجد من وثقه ، وإنما ذكره من تقدم ، والعليمي في «المنهاج الأحمد» (١/ ٤٠١) ، ولم يزيدوا على قولهم: «روى عن إمامنا أشياء» .

قال مقيده - عفا الله عنه - :

أي إنما زادوا ما زادوا رفعاً للبس ، ودفعاً للشبهة ، ورداً لبدع أخرى اقتضتها كلمات بعض أهل البدع قد يؤدي إطلاق القول المأثور غير كاف في ردها لما في تلك الكلمات من قوة الشبهة .

وإن كانت هذه الكلمة قد وردت عن الصحابة - رضي الله عنهم - وهي من العقائد التي تشهد لها أحاديث بمعناها ، وهي مما لا مجال للرأي فيه فهي في حكم المرفوع .

= على أن في قصته بعض الأمور المنكرة ، بل لا يبعد أن تكون موضوعة ، ويستظهره أن الذهبي حكم على بعض ما ورد فيها من غير طريقه كما في «السير» (٢٥٥/١١) بالوضع ، والله أعلم بحقيقة الحال .

ومن ألف في عقائد السلف الصالح ، ووصف القرآن بالقديم الإمام اللالكائي - رحمه الله - في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٢٤/٢) حيث بوب : «ما روي عن النبي ﷺ مما يدل على أن القرآن من صفات الله القديمة» ، وأورد تحته حديث احتجاج آدم وموسى . وكأنه يقصد بالقرآن هنا مطلق كلام الله عز وجل ، وخير الهدى هدى سلفنا الصالح ، والكلمة لم ترد عنهم ، وقد حكم شيخ الإسلام عليها بالابتداع ، بل في ثنايا كلامهم إنكار الخوض في مثلها .

وقد حكاه - أي الإنكار - الحاكم في «تاريخ نيسابور» عن إمام الأئمة محمد بن خزيمة - رحمه الله - كما نقله ابن تيمية في «المجموع» (١٦٩/٦-١٧٠) ، وما بعده ، و«درء تعارض العقل والنقل» (٧٨/٢) وبعدها ، ونقول ما قاله شيخ الإسلام (٤٢٥-٤٢٦) : «الأحسن في هذا الباب مراعاة ألفاظ النصوص فيثبت ما أثبتته الله ورسوله باللفظ الذي أثبتته ، وينفي ما نفاه الله ورسوله كما نفاه» .

خاصة إذا كان هذا اللفظ يوهم ما تقدم من الباطل .

ولله دره حين قال (١٦١/٦) : «الإطلاقات قد توهم خلاف المقصود» .

وكل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداع من خلف

فقد روى الدارمي في «الرد على الجهمية» (٣٤٤)، و«الرد على بشر المريسي» (٥٧٣/١)، (٦٩٣/٢)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣٨١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٥٣٢) بإسناد صحيح عن عمرو بن دينار قال: «أدركت أصحاب النبي ﷺ فمن دونهم منذ سبعين سنة يقولون: الله الخالق، وما سواه مخلوق، والقرآن كلام الله، منه خرج وإليه يعود».

بل قد صرح البيهقي - رحمه الله - في «الاعتقاد» (ص: ١١١):
بأنَّ النقل يعتبر إجماعاً، فقال:

«ومشايع عمرو بن دينار جماعة من الصحابة ثم أكابر التابعين، فهو حكاية إجماع منهم».

والمح شيخ الإسلام إلى هذا المقصد، فقال:

«قال الأئمة: كلام الله من الله، ليس ببائن منه»، وقالوا: «إنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، فقالوا: «منه بدأ»، رداً على الجهمية الذين يقولون: بدأ من غيره، ومقصودهم أنه هو المتكلم به»^(١).

والشأن في ذلك شأن قولهم: «بائن من خلقه» لرفع توهم الحاجة إلى العرش، وقولهم: «بذاته» لرفع توهم المجاز^(٢).

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (١١٣/٢).

(٢) وانظر فصلاً بديعاً في هذا «مقدمة مختصر العلو» للألباني - رحمه الله - (ص: ٢١-١٧).

وإن كنا لا نسلم أن ابتداء هذه الكلمة كان ردًّا على الجهمية وذلك
لثبوتها عن الصحابة - رضي الله عنهم - والجهمية متأخرة الظهور بالنسبة
لزمهم ، وعمرو بن دينار كانت وفاته سنة ١٢٦هـ على أكثر تقدير ،
فيكون هذا القول منتشرًا في العقد السادس من الهجرة ، والله تعالى أعلى
وأعلم .

والقول في قولهم: «غير مخلوق» كالقول فيما تقدم ، فقد ورد عن
مالك وسفيان بن عيينة وابن المبارك وغيرهم^(١)، وما روي مرفوعًا في هذا
الباب لا يصح، وهو من الموضوعات^(٢).

على أن في استدلال البيهقي - رحمه الله - نظرًا ، وذلك لأن
المذكور في الحديث تكليم الله تعالى لموسى بالتوراة ، فكيف يستدل به
على قدم القرآن ، والله قد تكلم بهذا ، وتكلم بهذا ؟ .

وقوله لا يخلو من أمرين :

أحدهما : إن كلام الله بمعنى واحد لا يتبعض ، والاختلاف إنما هو
فيما يعبر به عنه من لغات ، والكلام الحقيقي هو القديم القائم بالذات .

ثانيًا : إنَّ المقصود إثبات مطلق وصف الله عز وجل بأنه متكلم ،
وأنَّ التوراة والإنجيل والزيور والقرآن من كلام الله عز وجل حقيقة ،
وكلام الله لا يتناهى ، فإنه لم يزل يتكلم بما شاء إذا شاء كيف شاء ، ولا

(١) وقد أطل اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» في إيراد النقول في ذلك شغلت
أكثر من تسعين صفحة (٢/٢٢٦-٣١٢) .

(٢) «تنزيه الشريعة» (١/١٣٤-١٣٦)، و«اللآلئ المصنوعة» (١/١١-١٦)،
و«الموضوعات» (١/١٥١-١٥٥) .

يزال كذلك^(١)، وإنما أطلق الخاص وأراد عموميه .

والذي يظهر من صريح قول البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات»
(٢٥/٢) : أنه يريد الأول، وذلك بناء منه على أنه كلام نفسي ، وأن
المكتوب عبارة عن كلام الله أو حكاية كلام الله .

قال : «... كان ذلك (أي التوراة) مما أنزل إليهم على معنى العبارة
عما أنزل إليهم ، وكلام الله تعالى واحد لا يختلف باختلاف العبارات ،
فأي لسان قرئ كان قد قرئ كلام الله تعالى . .»

وكلام البيهقي هذا هو عين كلام الباقلاني إذ قال :

«الكلام القديم القائم بالنفس شيء واحد لا يختلف ولا يتغير»^(٢) .

وهو من البدع الكلامية المخالفة للكتاب والسنة وإجماع الأمة سلفاً،
ولوازمه باطلة^(٣) .

ومذهب البيهقي في هذا أصله قول ابن كُلاب ومن وافقه
كالأشعري^(٤) .

قال شارح الطحاوية - رحمه الله - (ص : ١١٨) :

(١) وكأنه مراد اللالكائي - رحمه الله - في الاستدلال بهذا الحديث على قدم القرآن
كما تقدم .

وانظر «الطحاوية» (ص : ١١٧) .

(٢) قاله في «كتابه الإنصاف» ، نقلاً عن «العقيدة السلفية» للجديع (ص : ٣٤٥) .

(٣) انظر المرجع السابق (ص : ٣٤٧-٣٥٥) ؛ ومباحث مطولة جداً في «التسعينية»

لشيخ الإسلام .

(٤) انظر «الصفدية» لشيخ الإسلام (٥٥/٢) .

«من قال : إن المكتوب في المصاحف عبارة عن كلام الله ، أو حكاية كلام الله ، وليس فيها كلام الله ، فقد خالف الكتاب والسنة وسلف الأمة ، وكفى بذلك ضلالاً» .

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نقول ما قاله المعلمي^(١) - رحمه الله - :
«واني - والله - ما آسى على ابن فورك^(٢) ، وإنما آسى على مسحوره البيهقي الذي امتلأ من تهويلات ابن فورك وغيره رعباً فاستسلم لهم وانقاد وراءهم» .

□ حديث: «رأيت ربي في أحسن صورة» .

هذا من الأحاديث الجليلة التي ثار حولها جدل كبير ، من حيث الثبوت والدلالة .

أما الثبوت فقد جعلنا مكانه التخريج الذي في صلب الكتاب ، وبيننا من خلال مباحث طويلة - نسأل الله تعالى أن نكون قد أصبنا فيها - أن الحق ثبوته ، وأنه قد صححه جمع من الجهابذة - أحمد والبخاري والترمذي وغيرهم - .

وأما من جهة الدلالة ففي الحديث إثبات عدة أمور عقديّة طالت حولها الخصومات كإثبات الصورة وغيرها من الصفات لله عز وجل ، وإثبات رؤية النبي ﷺ لربه .

(١) «التنكيل» (٢/ ٣٤٥) .

(٢) انظر قوله في كلام الله المشكل (ص: ٤٢٦) وما بعدها .

وقد انتدب بعضهم لتأويله كما سترى بحيث أخرجه عن مضمونه .
وذهب جمع إلى الحكم عليه بالاضطراب ، بل بالوضع حتى يغسل
يديه منه . . زعموا .

وقبل أن نخوض في بيان صحة ما استدل به أهل الحديث بهذا
الحديث نقدم بين يدي القارئ ما قاله ابن رجب - رحمه الله - في رسالته
التي شرحه فيها .

قال - رحمه الله : في «اختيار الأولى في شرح حديث اختصام
الملا الأعلى» (ص : ٦-٧):

«أما وصف النبي ﷺ لربه عز وجل بما وصفه به فكل ما وصف
النبي ﷺ ربه عز وجل به فهو حق وصدق ، ويجب الإيمان والتصديق
به ، كما وصف الله عز وجل به نفسه مع نفي التمثيل عنه ، ومن أشكل
عنه فهم شيء عليه فليقل كما مدح الله تعالى به الراسخين في العلم
وأخبر عنهم أنهم يقولون عند التشابه : «آمنا به كل من عند ربنا» .
قال مقيده - عفا الله عنه - :

في هذا الحديث دلالة صريحة على إثبات الصورة لله - عز وجل -
على الوجه الذي يليق بجلاله وذاته من غير تشبيه ولا تمثيل .

وقد ورد في إثباتها غير هذا الحديث مما هو في «الصحيح» :

ما أخرجه البخاري (٤٥٨١، ٦٥٧٣، ٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢)
وغيرهما ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ضمن حديث طويل ،
وفيه : «فيا أيهم الله تعالى في صورته التي يعرفون» .

وعليه فما الحديث الذي عند المصنف إلا أحد هذه الأحاديث المثبتة لهذه الصفة ، وليس في تضعيفه عند من قال بضعفه من أئمة أهل السنة والجماعة طعن في إثبات الصفة نفسها .

وهذا خلافاً لما يوهمه كلام من تكلم في هذا الحديث مما سيأتي بعضه .

وبناء عليه فإنَّ هذه الصفة ثابتة بإجماع سلف الأمة ، ولم يختلفوا في أصلها ، وإنما وقع الخلاف في شيء آخر منها ، وهو حديث : «إن الله خلق آدم على صورته»^(١).

وإثبات الصورة لله مجمع عليه عند أهل السنة والجماعة ، لا يخوضون في تأويلها .

ولكن جرى على هذا الحديث التأويل كما جرى على غيره من النصوص الصريحة^(٢).

ومحصل ما أوَّل به أن المراد بالصورة ههنا الصفة^(٣) ، وهو الذي قرره غير واحد منهم ابن فورك في كتابه «المشكَّل» حيث قال :

(١) قد وقع الخلاف في رجوع الضمير هل إلى الله تعالى أم إلى آدم ، وجمهور السلف على الأول ، وخالف ابن خزيمة ، والمسألة طويلة الديول ألفت فيها مصنفات مفردة ، وليس مجال بحثها هذه المقدمة .

(٢) انظر «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص: ٢١٥-٢١٧) .

(٣) هذا بناء على أن ذلك يرجع إلى الله تعالى ، وقيل: إنه يرجع أي حسنهما إلى النبي ﷺ ، وهو التأويل الثاني ، وسنذكره ، ونبين ما فيه - إن شاء الله تعالى - .

«أن تكون الصورة بمعنى الصفة ، ويرجع ذلك إلى الله تعالى» .

ثم قال : «فأدته (أي هذا التأويل) : أنه رأى الله عز وجل وهو على أحسن صفاته معه في إنعامه عليه ، والإقبال والإفضال إليه ، والإجلال ، ويكون حسن الصفة يرجع إلى حسن الإحسان والإكرام ، وما تلقاه به من الرحمة والرضوان ، والجود والامتنان» .

وقال : «وقد يكون حسن الصورة وجمالها مما يرجع إلى الرب عز ذكره ، من نفي التناهي في العظمة والكبرياء والعلو والرفعة حتى لا تنتهي ، ولا غاية وراءه»^(١) .

قال مقيده - عفا الله عنه - :

ما قاله ابن فورك - غفر الله لنا وله - مردود لوجوه عديدة ، وهذا مبني على جعله هذه الرؤية يقظة ، والراجح ، بل هو الذي يدل عليه منطوق الحديث وظاهره أنها كانت مناماً ، وقد نعى شيخ الإسلام هذا على ابن فورك وأمثاله ممن أوغلوا في باب التأويل فخلص صنيعهم إلى تأويل الموضوع ورد الصحيح به ، والتأسيس على الصحيح بما يخالف الظاهر منه لسوء فهم .

قال - رحمه الله - في «درء تعارض العقل والنقل» (٥/٢٣٦-٢٣٧) :

«لكن هؤلاء يقرنون بالأحاديث الصحيحة أحاديث كثيرة موضوعة ويقولون بتأويل الجميع كما فعل بشر المريسي ومحمد بن شجاع الثلجي ، وأبو بكر بن فورك في كتاب «مشكل الحديث» .

(١) «مشكل الحديث وبيانه» لابن فورك (ص: ٧٢) باختصار .

مع أن عامة ما فيه من تأويل الأحاديث الصحيحة هي تأويلات المريسي وأمثاله من الجهمية ، وقد يكون الحديث منامًا كحديث رؤية ربه في أحسن صورة ، فيجعلونه يقظة ، ويجعلونه ليلة المعراج ثم يتأولونه...»^(١).

إذن فإذا كان هذا منامًا فإن تأويله بناء على كونه كان يقظة باطل، وذلك لأن المبني على باطل باطل.

وهو الذي سلم به بعد فهدم ما سطرته يدها هنا فقال (ص: ٧٣): «وإذا كان كذلك منصوبًا (أي كونه منامًا) فقد زال الشك فيه، وإن يكن منصوبًا فإن الأمر فيه محمول على ذلك ، وهو أن الجميع من مثبتي الرؤية ونفاتها قد قالوا بجواز رؤية الله عز وجل في المنام...»
قد ثبت ذلك صريحًا في حديث معاذ^(٢) - رضي الله عنه - وحديث ابن عباس مختصر منه على التحقيق^(٣).

ولكنه عاد فاضطرب وراح يقودنا من تأويل إلى تأويل قائلاً:
«إن رؤيا النوم وهم قد جعله الله تعالى دلالة للرأي على أمر يكون أو كان ، من طريق التعبير والأوهام قد يتعلق بالموهوم على خلاف ما عليه الموهوم فلا ينكر أن يقال مثله فيه من طريق الرؤيا ، لا أنه سبحانه

(١) انظر أيضًا منه (٣٧-٣٢/٧) فإنه نفيس.

(٢) عند أحمد في المسند وغيره ، وهو الذي عليه الدارمي وأبو يعلى الحنبلي ، وابن تيمية ، وابن رجب ، وابن القيم ، وابن كثير ، والألباني والتوحيدي والسيوطي ، وهو الحق - إن شاء الله تعالى - .

(٣) سوف يأتي توضيح ذلك عند الكلام على الرؤية - إن شاء الله - .

ببعض تلك الأوصاف التي تعلقت بها الرؤيا متحقق ، وذلك معهود مثله في أحوال الرؤيا ، إن الرائي قد يرى في المنام ما لا يكون على ما يراه» .
قال مقيده - عفا الله عنه - :

هلا كان هذا من غير «الأستاذ الإمام الجليل ، والخبر الذي لا يجارى فقهاً وأصولاً ، وكلاماً ، ووعظاً ، ونحواً»^(١) .

ما ندري هل النعي على أصل التأويل الذي مشى عليه ، أم على لازم هذا التأويل الذي يجعل من رؤيا النبي ﷺ من الوهم الذي قد جعله الله تعالى دلالة للرأي على أمر يكون أو كان .

أما علم أن رؤيا الأنبياء وحي بخلاف غيرهم ، «فالوحي لا يدخله خلل لأنه محروس بخلاف رؤيا غير الأنبياء»^(٢) .

فقد روي عن معاذ - رضي الله عنه - أنه قال :

«ما رأى - أي النبي ﷺ - في نومه وفي يقظته حق»^(٣) .

(١) هكذا وصفه السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/١٢٧) ، وقال الذهبي في ترجمته (١٧/٢١٤) : «كان أشعرياً ، رأساً في فن الكلام» .

(٢) «فتح الباري» (١٢/٣٧٠) نقلاً عن الحكيم الترمذي .

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/٢٣٣) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٦٤) ، عن مصعب بن سعد ، عنه .

قال الألباني - رحمه الله - في «ظلال الجنة» (١/٢٠٣) : «إسناده صحيح على شرط الشيخين موقوف» .

قلت: بل فيه انقطاع ، مصعب بن سعد لم يسمع من معاذ بن جبل ، كما صرح بذلك أبو حاتم - رحمه الله - .

وعن ابن عباس - رضي الله عنه - قال :
«كانت رؤيا الأنبياء وحياً»^(١).

وقد روي هذا عن غيرهما منهم عبيد بن عمير ، وقتادة^(٢).
ولا يقال إنَّ ما قاله لا ينفي كونها حقاً لأنَّه مبني على تعبير رؤيا
الأنبياء كما هو الشأن في كثير مما روي عن النبي ﷺ ، وذلك لأنَّه لا
مجال لتأويل الرؤيا بغير قرينة تدل على أن المراد غير ظاهرها .
ويرده أنَّ ابن عباس كان يحمله على حقيقته بدليل أنه كان يروي
هذا الحديث إذا سئل عن رؤية النبي ﷺ ربه .
وهذا هو الذي جعل الإمام أحمد - رحمه الله - يقول في رواية

= «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ٢٠٦) ، وجامع التحصيل (ص: ٢٨٠) .
وقول الشيخ - طيب الله ثراه - «على شرط الشيخين» فيه نظر ، فإنه ليس في الكتب
الستة رواية لمصعب بن سعد عن معاذ ، ولو قال : «رجالهم رجال الشيخين» لكان أقرب .
ويشهد له ما يأتي عن ابن عباس وغيرهما ، والله أعلم .
(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٦٣) ، والطبري في «تفسيره» (٥٥٤/١٥) ،
والطبراني في «الكبير» (٦/١٢) ، والحاكم في «المستدرک» (٣٦٧٠) من طرق عن
الثوري ، عن سماك ، عن سعيد بن جبیر ، عن ابن عباس ، وصححه الحاكم على شرط
الشيخين - ، ووافقه الذهبي ، وحسنه الألباني - رحمهم الله - .
(٢) انظر «فتح الباري» (٩٨٥/١) ، و«تفسير ابن كثير» (٣٨/١٢) ، و«تفسير
الطبري» (٧٥/٢١) .
وما يروى من المرفوع في ذلك لا يصح ، ووهم من قال : إنَّ مسلماً أخرجه ،
انظر : «ظلال الجنة» للألباني (٢٠٢/١) ، و«تفسير ابن كثير» (٣٨-٣٩/١٢) .

عبدوس العطار عنه - : «والحديث عندنا على ظاهره ، كما جاء عن النبي ، والكلام فيه بدعة»^(١).

وتعسير رؤيا الأنبياء ليس على إطلاقه ، وذلك لأنه بمثابة تأويل الوحي لأنها عينه ، فلا تخضع للاحتتمالات والتأويلات المستكرهه^(٢) ، وهذا كله على تسليم كون هذه الرؤيا ليست على ظاهرها ، والمقصود هو تعبيرها ، ودون إثبات ذلك خرط القتاد .

قال الشيخ التويجري - رحمه الله - :

«وإذا علم أن رؤيا النبي ﷺ في المنام وحي وحق وعلم أيضاً ما تقدم ذكره في الأحاديث الصحيحة من إثبات الصورة لله تعالى ، فليعلم أنه يجب الإيمان بهذه الصفة وإمرارها كما جاءت من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، وقد تلقاها الصحابة عن النبي ﷺ وقابلوها بالقبول والتسليم وأمروها كما جاءت ، ثم تلقاها أتباع التابعين من بعدهم

(١) «أصول السنة» للإمام أحمد رواية عبدوس بن مالك العطار (ص: ٥٢) ، وقد ذكر نفس الكلام عن أحمد محمد بن عوف بن سليمان من غير ذكر حملها على ظاهرها كما في «الطبقات» (١/٣١٢) ، وهي في «طبقات الخنابلة» في ترجمة عبدوس (١/٢٤١-٢٤٦) ، و«شرح أصول الاعتقاد» للالكائي (١/١٥٦) .

ولا يفهم منه أن أحمد يرى من خلاله أن النبي ﷺ رأى ربه عز وجل بعينه يقظة كما فهمه بعض إخواننا ، وسيأتي مزيد بيان لذلك إن شاء الله .

(٢) بل إن ذلك من التقول ، واقتفاء المرء ما ليس له به علم ، وقد وقع في هذا ابن فورك ، فخاض فيما أغناه الله عن تكلف مثله ، انظر «مشكل الحديث» (ص: ٨١-٨٦) له .

وقابلوها بالقبول والتسليم وأمرُّوها كما جاءت ، وخرجها أكابر المحدثين في الصحاح وكتب السنة ، وقابلوها بالقبول والتسليم وأمرُّوها كما جاءت ، ثم خلف من بعدها خلف سلکوا مسلك أهل الكلام الباطل الذي ذمه السلف وحذروا منه فحاضوا في تأويلها وصرفها عن ظاهرها بما سنح لهم من الاحتمالات والتأويلات المستكرهة^(١) .

والمقصود أن تأويل الصورة بالصفة على ما فيه من مخالفته لمعتقد أهل السنة والجماعة «يسقط فائدة التخصيص بتلك الليلة ، لعلمنا بأن نعمه عليه كانت ظاهرة بقيام المعجزات في المواضع التي تظهر النعم فيها ، ولأنه إن صحَّ هذا التأويل ههنا وجب أن يصح مثله في قوله : «إنكم ترون ربكم يوم القيامة» على معنى صفته توفر أنعامه وأفضاله على أهل الجنة»^(٢) .

هذا وجه ، والوجه الثاني :

إن لفظ الصفة سواء عني به القول الذي يوصف به الشيء ، وما يدخل في ذلك المثال العلمي الذهني ، أو أريد به المعاني القائمة بالموصوف ، فإن لفظ الصورة لا يجوز أن يقتصر به على ذلك ، بل لا يكون لفظ الصورة إلا لصورة موجودة في الخارج ، أو لما يطابقها من العلم والقول ، وذلك المطابق يسمى صفة ويسمى صورة ، وأما الصورة الحقيقية فلا تسمى صفة ، كما أن المعاني القائمة بالموصوف لا تسمى

(١) «عقيدة أهل الإيمان» (ص: ٤٦-٤٧) للتوحيدي .

(٢) قاله أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ص: ١٢٠) .

وحدها صورة^(١).

وأما التأويل الآخر فهو أبطل من الأول، وهو أن يكون ذلك راجعاً إلى النبي ﷺ، والمعنى: رأيت ربي وأنا في أحسن صورة، وهو معنى باطل وخروج عن ظاهر اللفظ بلا قرينة تدل عليه .

وقد سبق ابن فورك وغيره ممن مشى على أصله بتأويل آخر حكاه الدارمي عن بشر المريسي ، وهو أن المعنى: أتاني ربي بأحسن صورة فأتني تلك الصورة ، وهي غير الله ، والله فيها مدبر^(٢) .

وقد شنع الدارمي - رحمه الله - على قائله، وحق له ذلك ، فقال:

«إن هذا لكفر عظيم ادعيته على رسول الله ﷺ ثم قال : «تأولت على رسول الله ﷺ أن صورة مخلوقة كلمته فأجابها محمد: «يا رب» ، أم صورة لم يعرفها فقال: «أتاني ربي» ، لما أن الله في تلك الصورة مدبر...»^(٣) .

□ حديث اختصام الملائكة الأعلی ورؤية النبي ﷺ لربه:

اعلم - زادنا الله وإياك علماً ينفعنا الله به - أن أئمة أهل السنة

(١) قاله شيخ الإسلام في «نقض التأسيس» ، الجزء المخطوط منه ، نقلاً عن عقيدة أهل الإيمان «للتبجري» (ص: ٨٦) .

(٢) «الرد على بشر المريسي» (٢/٧٣٥) ، ونقله ابن فورك في «مشكل الحديث» (ص: ٧٩) عن ابن الثلجي .

(٣) «الرد على بشر» (٢/٧٣٧) .

والجماعة قد اختلفوا في مسألة رؤية النبي ﷺ يقظة بعينه بين مثبت ونافي .

وبين يديك مقدمات تعين على فهم المقصود :

□ المقدمة الأولى :

اعلم أن هذا الخلاف هو في حق نبينا فقط ، وأما غيره فالاتفاق على أنه لا يراه في الدنيا .

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - :

«الذي عليه أهل السنة قاطبة أن الله لم يره أحد بعينه في الدنيا ، وقد ذكر الإمام أحمد وغيره اتفاق السلف على هذا النفي ، وأنهم لم يتنازعوا إلا في النبي ﷺ خاصة ، وقد ثبت في «صحيح مسلم»^(١) وغيره عن النبي ﷺ أنه قال :

«واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت» .

وقد سأل موسى الرؤية فمُنِعَهَا فلا يكون آحاد الناس أفضل من موسى»^(٢) .

□ المقدمة الثانية :

إن الراجح الذي تدل عليه الأدلة أن المقصود بقوله تعالى : «وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى» هو جبريل -عليه السلام- رآه النبي ﷺ على صورته مرتين :

(١) «الصحيح» (٢٥٤٥/٤) عن بعض أصحاب النبي ﷺ بلفظ : «وتعلموا لن يرى أحد منكم ربه عز وجل حتى يموت» .

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٣/٣٤٩-٣٥٠) ، و«مجموع الفتاوى» (٦/٥١٠) .

الأولى: عند سدره المنتهى ، وهي المذكورة في سورة النجم .

الثانية: في جياذ^(١) ، وهو موضع أسفل مكة .

وقد ورد في المرفوع الصريح ما يدل عليه ، ففي «الصحيح» عن عائشة - رضي الله عنها - عند هذه الآية : «أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ ، فقال :

«إنما هو جبريل ، لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين ، رأيته مهبطاً من السماء ، ساداً عظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض»^(٢) .

وروي هذا عن ابن مسعود عند البخاري (٤٨٥٦) ، ومسلم (١٧٣) ، وعن أبي هريرة عند مسلم (١٧٥) .

خلاقاً لمذهب ابن عباس - رضي الله عنهما - إذ حمّله على رؤية الله عز وجل .

قال ابن كثير - رحمه الله - في «تفسيره» (٢٦١ / ١٣) :

«إن ابن عباس - رضي الله عنهما - كان يثبت الرؤية ليلة الإسراء

(١) كذا أخرجه الترمذي في «سننه» (٣٢٧٨) ، عن عائشة ، وفيه مجالد بن سعيد ، وفيه مقال ، ولكن صح من غير تحديد المكان عن عائشة من وجوه أخرى في الصحيح .

(٢) «مسلم» (١٧٧) ، وهو عند أحمد (٢٤٠ / ٦) ، بلفظ : «إنما ذاك جبريل» ، وانظر «تفسير ابن كثير لسورة النجم» (٢٦٢ / ١٣) .

ويستشهد بهذه الآية ، وتابعه جماعة من السلف والخلف ، وقد خالفه جماعات من الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعين وغيرهم^(١) .

□ المقدمة الثالثة :

لم ينقل عن أحد عن النبي ﷺ أنه رأى ربه بعينه ، بل علم هذا منتشر بين الناس^(٢) .

وما ورد من ذلك فليس فيه ما يدل صراحة على الرؤية يقظة بالعينين .

قال الذهبي في «السير» (١٦٧/٢) :

«ولم يأتنا نصّ جليّ بأن النبي ﷺ رأى الله تعالى بعينه^(٣) ، وهذه المسألة مما يسع المرء المسلم في دينه السكوت عنها .

فأما رؤية المنام فجاءت من وجوه متعددة مستفيضة ، وأما رؤية الله

(١) قف على بعض أدلة من قال: إن المرئي هو جبريل - عليه السلام - عند أبي يعلى في «إبطال التأويلات» (١٠٤-١٠٥) ، فإنه انتصر لهذا القول أيما انتصار . ورداً على أدلتهم انظر مبحثاً لابن القيم في «مدارج السالكين» (٢٠٥-٢٠٦) فقد أثبت - رحمه الله - كعاداته ترجيح مذهب الجمهور بوجوه عدة لا تجدها عند غيره ، والله الموفق .

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (١٠٦/١) .

(٣) قال القاضي عياض في «الشفاء» (٢٦٥/١) : «والقول بأنه رآه بعينه فليس فيه قاطع أيضاً ولا نص» .

وقد روي في ذلك أحاديث لا يصح منها شيء ، وكثير منها موضوع .

انظر : «الدرء» (٩٣/٧) و (٢٣٧/٥) .

عياناً في الآخرة فأمر متيقن تواترت به النصوص ، جمع أحاديثها الدارقطني والبيهقي وغيرهما .

قال مقيده - عفا الله عنه - :

الذي ورد صريحاً هو نفي الرؤية من في رسول الله ﷺ وهو أبلغ في البيان وأقطع في الحجة .

ففي «مسلم» (١٧٨) عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال : سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك ؟ قال : «نورٌ أنى أراه» .

قال ابن القيم - رحمه الله - ونعم ما قال :

«يقول رسول الله ﷺ: «أنى أراه» ، وهذا أبلغ من قوله: «لم أره» ، لأنه مع النفي يقتضي الإخبار عن عدم الرؤية فقط ، وهذا يتضمن النفي وطرفاً من الإنكار على السائل ، كما إذا قال الرجل: هل كان كيت وكيت؟ فيقول: كيف يكون ذلك؟»^(١) .

وعليه فلا يجوز المصير إلى غيره إلا بحجة بينة .

فإن قيل : قد صححت حديث معاذ ، وفيه إثبات الرؤية صراحة .

(١) «مدارج السالكين» (٢٠٦/٣) ، وقال شيخ الإسلام - رحمه الله - في «المنهاج» (٣٨٥/٥) : «ولم ينقل هذا السؤال عن غير أبي ذر» .

فالجواب :

إنَّ ذلك كان رؤيا منام وليس يقظة ، وهي حق ، ورؤيا الأنبياء وحي كما تقدم .

وهذا الفارق بين الرؤيتين - أي رؤية العين ، ورؤية القلب ، وقد دلَّ الحديث صراحة على هذا .

ومال إليه جمعٌ جمعاً بين الحديثين ، ولم يقل أحد إنَّ حديث أبي ذر يعارض حديث معاذ ، منهم الدارمي وغيره .

قال - رحمه الله - في «الردُّ على بشر المريسي» (٢/٧٣٨):

«إنما هذه الرؤية كانت في المنام»^(١).

فإن قيل : فهل قال أحد من السلف ، الصحابة فمن بعدهم ، إن الرؤيا كانت بالعين ؟

فيقال : جماع ما نقل في هذا الباب ما نقل عن ابن عباس ، وأحمد بن حنبل - رحمه الله - وليس فيه ما يؤيد نسبة هذا إليهما صراحة .

ولذا قال شيخ الإسلام في «منهاجه» (٥/٣٨٦) :

«لم ينقل أحدٌ من أصحاب أحمد الذين باشروه عنه أنه رآه بعينه ، وقد ذكر ما نقلوه عن أحمد الخلال في «كتاب السنة» وغيره .

(١) انظر ما يأتي عند تعداد من صرح بأن الرؤيا كانت مناماً .

وكذلك لم ينقل أحد بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه قال : «رآه بعينه» ، بل الثابت عنه إما الإطلاق ، وإما التقييد بالفؤاد .

قال مقيده - عفا الله عنه - :

أما أحمد فالمروي عنه ثلاث روايات^(١) :

الأولى : أنه رآه بعينه .

الثانية : إثبات الرؤية بالقلب .

الثالثة : إطلاق الرؤية .

وليس عند من نسب لأحمد الرواية الأولى لفظ صريح عنه .

قال ابن تيمية : «ولم ينقل هؤلاء عن أحمد لفظاً صريحاً بذلك ، ولا عن ابن عباس»^(٢) .

وما رواه عنه عبدوس بن مالك في «رسالته»^(٣) في معتقد أحمد ليس صريحاً في ذلك كما ظن بعض إخواننا .

والتأمل في قول أحمد يتبين له ذلك حيث قال :

«وأنَّ النبي ﷺ قد رأى ربه ، فإنه مأثور عن رسول الله ﷺ

(١) انظر «المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد» (١/١٤٥-١٤٩) لعبد الإله بن سلمان الأحمد ، و«إبطال التأويلات» (١/١١٠-١١١) .

(٢) «المنهاج» (٥/٣٨٦-٣٨٧) ، وصرح - رحمه الله - بأن النسبة لأحمد الرؤية العينية مجرد فهم فهم بعض أتباعه من نصوصه ، وأنها من تصرفهم ، وليس في هذه النصوص ما يدل على ذلك ، «مجموع الفتاوى» (٦/٥٠٩) ، و«الزاد» (٣/٣٧) .

(٣) مطبوعة باسم «أصول السنة» وهي عند ابن أبي يعلى في «الطبقات» (١/٢٤١) .

صحيح ، رواه قتادة عن عكرمة ، عن ابن عباس ، ورواه الحكم بن أبان
عن عكرمة ، عن ابن عباس ، ورواه علي بن زيد ، عن يوسف بن
مهران ، عن ابن عباس ، والحديث عندنا على ظاهره ، كما جاء عن
النبي ﷺ ، والكلام فيه بدعة ، ولكن نؤمن به كما جاء على ظاهره ،
ولا نناظر فيه أحداً .

قال مقيده - عفا الله عنه - :

ونحن أيضاً نؤمن به كما جاء على ظاهره ، ولا نناظر فيه أحداً ،
والكلام فيه بدعة .

ولكن أين مكمن الابتداع ؟

أفي نفس الرؤية ، هل هي عينية أم قلبية ، أم فيما يحويه حديث
الرؤية من إثبات أصل الرؤية والصورة لله عز وجل ، وغيرها من الأمور
المذكورة فيه^(١) .

الظاهر الأول ، بل هو الحق الذي لا محيد عنه ، وذلك لأمر :
أولاً : صرح أحمد بأن الكلام فيه بدعة ، وما قال أحد إن الكلام
في رؤية النبي ﷺ وكونها يقظة أم مناماً من البدع .
والذي في كتب السنة نقل الخلاف فيها عن الرعيل الأول كعائشة
وابن عباس .

(١) ويدل على هذا أن الحديث كانت تتأوله الجهمية كما نُقل ذلك عن بشر ، وتأوله
أيضاً ابن الثلجي ، وابن فورك في «المشكل» (ص ٧٠، ٨٨، ٣٧٢) ، وما يجدر التنبيه له
أن أحمد يفعل هذا كثيراً سداً لذريعة رد الأحاديث أو لما ينجر عن بعض الألفاظ من
التباس كما هو الشأن في قوله : لفظي بالقرآن مخلوق»

وأحمد نفسه - رحمه الله - قد نقل عنه القول فيها تارة بالنفي ،
وتارة بالإثبات ، وهو إمام أهل السنة والجماعة ، وما كان - رحمه الله
وأجزل له المثوبة على صبره أيام المحنة - أن يتكلم في مسألة قد صرح بأن
الكلام فيها بدعة ، وهو يعلم يقيناً أن الصحابة قد اختلفوا فيها ، فهو
أرفع من هذا .

ثانياً : إننا قد وجدنا من أهل السنة من حمل ما ورد من الأحاديث
التي فيها نفس لفظ حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - على أنه رؤية
في المنام ، وعلى رأسهم (عثمان بن سعيد الدارمي) تلميذ الإمام - رحمه
الله - وكان على دراية تامة بأقوال شيخه «لهجاً بالسنة»^(١) .

ثالثاً : إن الدارمي قد حكاه عن بعض أهل العلم ، وهؤلاء يقيناً من
معاصري أحمد بن حنبل .

قال - رحمه الله - في «الرد على بشر المريسي» (٣٣٨/٢) بعد
إيراده حديث معاذ : «إنما هذه الرؤية كانت في المنام . . .»

ثم قال : «كذلك صرفت الروايات التي فيها إلى ما قال معاذ ، فهذا
تأويل هذا الحديث عند أهل العلم» .

رابعاً : إن أحمد - رحمه الله - بقوله هذا إنما أراد الحكم بالبدعة
على من تكلم في هذا الحديث وتأوله ، كما نقل ذلك عن بشر وغيره من

(١) كذا وصفه الذهبي في «السير» (٣٢٠/١٣) ، وقال أبو الفضل الجارودي :

«كان عثمان بن سعيد إماماً يقتدى به في حياته وبعد مماته» منه (٣٢٤/١٣) .

الجهمية الذين حملوه على غير الحمل المراد بناء على أصلهم الفاسد في إنكار الصفات^(١).

خامساً: الذي يظهر من كلام أحمد في هذه المسألة بالذات أنه كان إذا سئل عن مطلق الرؤية أجاب بما فيه تقييدها بالقلب ، وهذا يعضد القول بقوة الاحتمال الذي ذكرناه ، وأنه كان يطلق الرؤية وقد يريد بها الرؤية المقيدة بالفؤاد .

فقد قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : إلى أي شيء تذهب أن محمداً رأى ربه ؟

فقال : إلى حديث الأعمش ، عن زياد بن حصين ، عن أبي العالية ، عن ابن عباس ، قال : « رأى النبي ﷺ ربه بقلبه »^(٢) .

هذا ، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣) :

« قد صح عنه - أي النبي ﷺ - أنه قال :

« رأيت ربي تبارك وتعالى »

ولكن لم يكن هذا في المعراج ، ولكن كان في المدينة لما احتبس ، ثم أخبرهم عن رؤية ربه تبارك وتعالى تلك الليلة في منامه ، وعلى هذا بنى الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - وقال :

« نعم رآه حقاً ، فإن رؤيا الأنبياء حق ولا بد ، ولكن لم يقل أحمد

(١) انظر «الرد على بشر» (٢/٧٣٢-٧٣٣) ، وما بعدها .

(٢) انظر «شرح أصول الاعتقاد» للالكائي (٣/٥١٩) .

(٣) نقله ابن القيم في «الزاد» (٣/٣٧) .

- رحمه الله - أنه رآه بعيني رأسه يقظة ، ومن حكى عنه ذلك فقد وهم عليه ، ولكن قال مرة : رآه ، ومرة قال : رآه بفؤاده ، فحكيت عنه روايتان ، وحكيت عنه ثالثة من تصرف بعض أصحابه أنه رآه بعيني رأسه^(١) ، وهذه نصوص أحمد موجودة ليس فيها ذلك .

وسوف يأتي ما يؤيد هذا من كون حديث ابن عباس الذي ورد في ثنايا كلام أحمد مختصراً من حديث الرؤية ، وهو الذي جزم به غير واحد ، والله أعلم .

فإن قلت: ألم يرو الخلال عن المروزي أنه قال: قلت لأحمد إنهم يقولون: إن عائشة قالت: «من زعم أن محمداً قد رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية» ، فبأي شيء يدفع قولها ؟

قال : بقول النبي ﷺ : «رأيت ربي» ، قول النبي ﷺ أكبر من قولها .

فإنَّ ظاهره يوهم إثبات أحمد الرؤية ، والأخذ بظاهر إطلاق الحديث .

قال مقيده - عفا الله عنه وعن والديه - :

ليس في هذا ما يدل على ذلك ، وتقدير هذا يكون بأن يقال :

(١) ممن حكاه عن أحمد قوام السنة الأصبهاني في «الحجة» (٢/٢٥٣) .

(٢) «إبطال التأويلات» لأبي يعلى (١/١١٠) ، و«العلو» للذهبي (١/٧٦٦) ، و«فتح

الباري» (٨/٦٠٨) .

إن عائشة - رضي الله عنها وأرضاها - أرادت بحديثها هذا الردّ على من يثبت الرؤية ، وبالأخص ليلة الإسراء والمعراج ، فاستدلّت على ذلك بثلاثة أدلة .

الأول: آية الشورى ، وهي قوله تعالى :

﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأْذَنِهِ مَا يَشَاءُ﴾^(١) ، وهي ظاهرة في ذلك ، خلافاً لمن أراد الاستدلال بها على ثبوت الرؤية كالقاضيان أبي يعلى وعياض ، وانظر «المجموع» (٢٧٩/١٢) ، وقد تقدم بعضه .

الثاني : إن الذي رآه النبي ﷺ ليلة الإسراء هو جبريل - عليه السلام - وهذا لا مزية فيه ، وذلك لأنه من المرفوع إذ حكته عن النبي ﷺ ، ولم تنفرد به ، فقد ثبت عن ابن مسعود ، وأبي هريرة - رضي الله عنهما - وهذا كاف في الردّ على ابن عباس ، ومن قال بقوله في أنّ الرؤية كانت ليلة الإسراء .

الثالث : قوله تبارك وتعالى :

﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾

وهذا الاستدلال إن كان في نفي الرؤية مطلقاً ففيه نظر^(٢) ، وذلك لأنه يدل على إمكانية تحققها على التحقيق ، وهو أحد أدلة أهل السنة على

(١) «شرح النووي على مسلم» (١٠/٣) .

(٢) قال البغوي في «تفسيره» (١٢٠/٢): «الإدراك هو الوقوف على كنه الشيء والإحاطة به ، والرؤية والمعينة ، وقد تكون الرؤية بلا إدراك» .

إثباتها ، والذي في الآية نفي الإحاطة .

ويوضح ذلك شيخ الإسلام بقوله في «الصفدية» (٩١/١):

«معناه على قول الجمهور: لا تحيط به ، ليس معناه: لا تراه، فإنَّ نفي الرؤية يشاركه فيه المعدوم ، فليس هو صفة مدح ، بخلاف كونه لا يحاط به ولا يدرك ، فإن هذا يقتضي أنه من عظمته لا تدركه الأبصار، وذلك يقتضي كمالاً عظيماً تعجز معه الأبصار عن الإحاطة ، فالآية دالة على إثبات رؤيته ونفي الإحاطة به ، نقیض ما تظنه الجهمية من أنها دالة على نفي رؤيته» .

وببعد أن يكون هذا مراد أم المؤمنين - رضي الله عنها - وذلك لأن الرؤية [قد ثبتت بالأحاديث المتواترة تواتراً لا شك فيه ولا شبهة، ولا يجهله إلا من يجهل السنة المطهرة جهلاً عظيماً]^(١).

ويحتمل أن يكون نفيها للرؤية بالأبصار في الدنيا ، وهذا لا يعارض حديث ابن عباس ومعاذ وغيره ، وهو قول الدارمي - رحمه الله - قال في «الرّد على بشر» (٧٣٧/٢) :

«ويلك^(٢) إن تأويل الحديث^(٣) على غير ما ذهب إليه ، لما أن رسول الله ﷺ قال في حديث أبي ذر أنه لم ير ربه^(٤) ، وقال رسول الله ﷺ :

(١) من كلام الشوكاني في «فتح القدير» (١٤٨/٢) .

(٢) الخطاب لبشر المريسي .

(٣) أي حديث : رأيت ربي في أحسن صورة .

(٤) أراد معناه .

«لن تروا ربكم حتى تموتوا»^(١)، وقالت عائشة - رضي الله عنها - :
«من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية»، وأجمع المسلمون
على ذلك مع قول الله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ يعنون أبصار أهل
الدنيا ، وإنما هذه الرؤية كانت في المنام ، وفي المنام يمكن رؤية الله تعالى
على كل حال ، وفي كل صورة ..»

ويحتمل أن يكون نفياً للرؤية مطلقاً بالبصر والفؤاد^(٢) ، وهذا الأخير
هو الذي يوميء إليه كلام ابن كثير - رحمه الله - حيث قال :
«فيه أقوال للأئمة من السلف :

أحدها : لا تدركه في الدنيا ، وإن كانت تراه في الآخرة .. كما
قال مسروق عن عائشة ..»^(٣) ، ثم حكى مخالفة ابن عباس .
فإذا كان قولها^(٤) محتملاً للوجهين الأخيرين فإن قول أحمد وعده
الحديث معارضاً لقولها يحتمل الوجهين :

الأول: يدفع قولها بنفي الرؤية مطلقاً بالعين والفؤاد بحديث رسول
الله ﷺ .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) قال الحافظ في «الغنية» (ص: ١٤) : «ذهبت عائشة - رضي الله عنها - إلى أنه
ﷺ لم يره في الدنيا أصلاً» .

(٣) «تفسير القرآن العظيم» (٦/ ١٢٣) .

(٤) أهل العلم على أن هذا كان اجتهاداً منها واستنباطاً وليس لها في النفي حديث
وإلا لذكرته ، انظر «شرح النووي لمسلم» (٤/ ٣) ، ولكن الأمر ليس على إطلاقه كما
سيأتي في هذه المقدمة .

الثاني : يدفع قولها بنفي الرؤية وإن كانت بالفؤاد^(١) بحديث رسول الله ﷺ ، ومع هذا الاحتمال لا يمكن القطع بأن أحمد أراد أحدهما دون الآخر وقولها على كلا التخريجين مدفوع عنده ، فتأمل هذا ، والله أعلم .

على أن قول أحمد - رحمه الله - هذا لا تصريح فيه بكون الرؤية كانت عينية ، وإنما فيه إطلاقه لها ، وتركه الخوض في تحديدها وتكييفها ، وعدُّ هذا تصريحاً منه بالرؤية خروج عن مراد أحمد .

ويؤيد هذا ما رواه الأثرم عن أحمد أنه حكى له قول رجل يقول : رآه ، ولا أقول بعينه ولا بقلبه ، فقال أبو عبدالله - أي أحمد - : هذا حسن .

قال أبو يعلى تعليقاً : «ظاهر هذا إطلاق الرؤية من غير تفسير بعين أو قلب»^(٢) .

ويبقى المروي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - فيقال فيه من جهة عدم الجزم بكونه صرح بالرؤية العينية ما قيل في أقوال أحمد - رحمه الله - .

قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة النبوية» :

«ولم ينقل هؤلاء [أي أصحاب أحمد] عن أحمد لفظاً صريحاً

(١) قال ابن حجر في «الغنية» (ص : ١٤) : «لم يثبت عنها إثبات رؤية الفؤاد إلا في خبر لا يحتج بإسناده» .

(٢) «إبطال التأويلات» (١/ ١١١) ، ولكنه مشى على أن ما حكاه المروزي فيه إثبات الرؤية .

بذلك ، ولا عن ابن عباس ، ولكن المنقول الثابت عن أحمد من جنس النقول الثابتة عن ابن عباس ، إما تقييد الرؤية بالقلب ، وإما إطلاقها ، وأما تقييدها بالعين فلم يثبت لا عن أحمد ولا عن ابن عباس^(١) .

والمعلوم أن مستند ابن عباس في رؤية النبي ﷺ ربه ، وعليه يبني جل من أثبتها - دليلاً لا ثالث لهما ، إما :

آية سورة النجم ، وهو مردود ، وذلك لثبوت كون المرئي هو جبريل - عليه السلام - وهو التحقيق الذي يدل عليه حديث عائشة مرفوعاً ، وقد تقدم البحث في ذلك .

وكون آية النجم هي عمدة ابن عباس هو الذي تدل عليه القرائن اللفظية في حكاية قوله ، وذلك لأنه صرح بأن الرؤية كانت مرتين ، والذي في سورة النجم «ولقد رآه نزلة أخرى» .

فإذا كان المقصود عنده بالأخرى الرؤية الثانية لله عز وجل يكون قوله : «رأى محمد ربه مرتين» أي عند الإسراء .

وهذا مخالف للمرفوع ، ولما ثبت عن غيره من الصحابة .

وإما أن يكون - أي المستند - حديث : «رأيت ربي»^(٢) .

وهذا ليس فيه ما يدل لمذهب من حمله على الرؤية بالعين ، وذلك إن قلنا إن هذا الحديث قد صحَّ هذا الشطر منه فإنه مختصر من حديث

(١) (٣٨٧-٣٨٦/٥) ، و«المجموع» (٥١٠-٥٠٩/٦) .

(٢) ولا مانع من أن يكون مستنده في ذلك الدليلين معاً .

آخر لابن عباس ، وهذا لمن تأمل المروي عنه في ذلك يكاد يُقطع به ، لأنَّ حديث : «رأيت ربي» مروي عنه من طريق حماد بن سلمة ، عن قتادة ، عن عكرمة^(١) بالفاظ :

الأول : «رأيت ربي عز وجل» .

الثاني : «رأيت ربي في أحسن صورة» .

الثالث : «رأيت ربي جعداً أمرد عليه حلة خضراء» أو «في صورة شاب أمرد جعد»^(٢) .

والذي يرشد إلى الاختصار ما أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٤٠) في أحد طرق هذا الحديث عن حماد :

«رأيت ربي عز وجل ثم ذكر كلاماً» .

قال الألباني - رحمه الله ، وطيب ثراه - في «مختصر العلو» (ص: ١١٩) :

«ومما يؤكد أنَّ الحديث مختصر ، أنَّ ابن أبي عاصم . . . فذكره»

ثم قال :

«فهذه الزيادة تصرح بأنَّ للحديث تنمة اختصرها أحد الرواة ، وغالب الظنَّ أنه حماد ، ولعله لم يحفظها ، فاكتفى - أداء للأمانة

(١) يروى عنه حديث اختصار الملاء الأعلى مطولاً كحديث معاذ بن جبل - رضي الله عنه - .

(٢) على ما في هذا المتن من كلام طويل .

العلمية - بأن يشير إليها ، وهذه التتمة هي ما في الروايات الأخرى
وخصوصاً حديث معاذ بن جبل .

قال مقيده - عفا الله عنه - :

وهذا تحقيق بديع جداً ، وقد سبقه إليه أبو يعلى الفراء ، وابن
كثير .

قال الأول في «إبطال التأويلات» (١/١٤٦) : «وحديث ابن عباس
أكثر ألفاظه مطلقة ، وقد نقل في بعضها صريح بذكر المنام . .»
وقال الثاني في «تفسيره» (١٣/١٢٥) :

«فأما الحديث الذي رواه الإمام أحمد ، حدثنا أسود بن عامر ،
حدثنا حماد بن سلمة ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال :
قال رسول الله ﷺ : «رأيت ربي عز وجل» فإنه حديث إسناده على شرط
الصحيح ، لكنه مختصر من حديث المنام كما رواه الإمام أحمد أيضاً . .»
فذكر حديث اختصام الملاء الأعلى .

وقد وجدت ما يؤيده من صنيع الإمام أحمد ، وابن عدي ، وابن
طاهر المقدسي .

حيث عدَّ الإمام أحمد طريق حماد ، عن قتادة ، عن عكرمة ضمن
الطرق التي فيها حديث اختصام الملاء الأعلى على الرغم من أنه ليس في
الطرق التي فيها ذكر الرؤية المروية عن حماد ، عن قتادة ، عن عكرمة
اختصام الملاء الأعلى .

قال - رحمه الله - في آخر مبحث له في ذكر طرق الحديث الذي نقله الخلال^(١) عنه :

«وأصل الحديث واحد» .

ولو اطلع الألباني على هذا الكلام لقرت به عينه ، ولزاد تأكده تأكيداً^(٢) .

ولكن هل هو مختصر من حديث معاذ المروي عن ابن عباس أيضاً ، ذلك محتمل ، وليس في كلام الأئمة ما يدل على المطلوب ، والقلب إلى حديث اختصاص الملاء الأعلى أميل ، وهو قول ابن كثير ، والله أعلم بحقيقة الحال .

وعلى كل فكونه مختصراً من حديث آخر يقود إلى أن الرؤية في حديث ابن عباس التي اعتمد عليها من قال : إنَّ النبي ﷺ رأى ربه بعينه كانت رؤيا منام .

وهذا ليس بيدع من القول ، فقد صرح به غير واحد منهم :

١ - البيهقي :

قال - رحمه الله وطيب ثراه - في «الأسماء والصفات» (٣٦٩/٢) :

«وهذا شبيه بما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وهو حكاية رؤيا رآها في المنام» .

(١) هذا عند أبي يعلى في «إبطال التأويلات» (١٤٠/١) وسيأتي إيراده كله عند الكلام على الحديث ضمن التخريج .

(٢) وهو ظاهر صنيع الإمام ابن عدي في «الكامل» (٦٧٧/٢) ، وابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٢٤١/١) و (١٣٦٧/٣) .

وأقره الألبان^(١) في «ظلال الجنة» (١٩٢/١) .

٢- أبو يعلى الفراء :

قال - رحمه الله - في «إبطال التأويلات» (١١٤/١) :

«وهذا الاختلاف عنه ليس براجع إلى ليلة المعراج ، إنما هو راجع إلى رؤيته في المنام في غير تلك الليلة التي رآه بقلبه على ما نبينه فيما بعد^(٢) . . . » .

٣، ٤- شيخ الإسلام وابن القيم مقررًا :

قال - رحمه الله - :

«قد صحَّ عنه - أي النبي ﷺ - أنه قال :

«رأيت ربي تبارك وتعالى»، ولكن لم يكن هذا في الإسراء ، ولكن كان في المدينة لما احتبس . . ثم أخبرهم عن رؤية ربه تبارك وتعالى تلك الليلة في منامه^(٣) .

٥- المعلمي :

قال - رحمة الله عليه - في «التنكيل» (٢٤٤/١) :

«إن لهذا الحديث طرقًا معروفة في بعضها ما يشعر بأنها منام ، وفي

(١) ولكنه لم ينه - رحمه الله - على قول البيهقي بعده : «رؤيا النوم قد يكون وهمًا يجعله الله تعالى دلالة للرائي على أمر سالف ، أو آنف على طريق التعبير» .

(٢) لعله يقصد ما قدمناه عنه آنفًا فارجع إليه فإنه صريح في ذلك .

(٣) تقدم .

بعضها ما يصرح بذلك»^(١).

٦- التويجري:

انظر قوله - رحمه الله - في «عقيدة أهل الإيمان» (ص: ٤٥-٤٦).

٧- الألباني :

قال - رحمة الله عليه - في «ظلال الجنة» (١/ ١٨٩) :

«هي رؤيا منامية كما يشعر به بعض ألفاظه المذكورة فيما تقدم» .

وكرره في (١/ ١٩٢) .

(١) وعلى هذا خرجه السيوطي في «اللائي» (١/ ٣٤) ولم يعزم به .
فإن قيل : إن ابن قتيبة - رحمه الله - قد ردَّ كون هذا الحديث منامًا ، فقال في «تأويل مختلف الحديث» (ص: ٢١٧) بعد حكاية قول من قال إنه كان منامًا :
«ونحن لم نذكر قول من تأول هذا التأويل في الحديث ، أننا رأيناه صوابًا ، وإنما ذكرناه ليعلم أن الحديث قد تأوله قوم...»

ثم قال : «وكيف يكون ذلك كما تأولوا ، والله عز وجل يقول : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ الآية ؟

وهذا لا يجوز أن يتأول فيه هذا التأويل ، ولا يدفع بمثل هذه الأحاديث .
ونحن نعوذ بالله أن نتعسف ، فتأول فيما جعله الله فضيلة لمحمد ، ونحن نسلم للحديث ، ونحمل الكتاب على ظاهره» .

ويجاب عن هذا بأن ابن قتيبة إنما ردَّ لكونه منامًا على أن الإسراء كان منامًا وهو مردود ، ولكن لو حملنا الحادثة التي فيها الرؤيا على غير ما في الإسراء لم يلزم منه ما ذكره ابن قتيبة ، فيكون الإسراء يقظة على الراجح ، وهذه الرؤية رؤية منامية ، والله أعلم .

هذا فيما يخص حديث ابن عباس خاصة ، وأما حديث معاذ مرادفه
فكذلك ، ولذا قال ابن رجب في «اختيار الأولى» (ص: ٣) :

«وفي حديث معاذ دليل على أن من رأى رؤيا تسره فإنه يقصها على
أصحابه وإخوانه المحبين له لا سيما إن تضمنت رؤياه بشارة لهم وتعليماً لما
ينفعهم» .

وعليه حملة الدارمي ، وقد مر كلامه .

هذا وختاماً لما تقدم وزيادة في الإيضاح ، وتأكيداً على تقديم القول
بأن الرؤية كانت قلبية نقدم وجهين يقويان القول به ، وهما مسلكان
أصوليان ، أحدهما ترجيحي .

الأول : وقد تقدم في ثنايا كلام شيخ الإسلام ما يدل عليه ، وهو
أن يجمع بين قولي ابن عباس المثبت للرؤية المطلقة الشاملة للعينية والقلبية
وبين تقييدها بالقلب بحمل المطلق على المقيد .

قال الحافظ - رحمه الله - في «فتح الباري» :

«جاءت عن ابن عباس أخبار مطلقة وأخرى مقيدة فيجب حمل
مطلقها على مقيدها» .

ثم قال : «وعلى هذا فيمكن الجمع بين إثبات ابن عباس ونفي
عائشة بأن يحمل نفيها على رؤية البصر ، وإثباته على القلب» .

ويقوي هذا أن مسلماً أخرج في «صحيحه»^(١) عن ابن عباس الرواية
التي فيها تقييد الرؤية بالقلب ، فروى عن عطاء ، عن ابن عباس ،

(١) «صحيح مسلم» (١/١٥٨-١٥٩) .

قال: «رأه بقلبه»، وعن أبي العالية عنه أيضاً: «رأه بفؤاده مرتين»^(١).

(١) أخرجه مسلم (١٧٦) من حديث حفص بن غياث، عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو العزمي، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: «رأه بقلبه».

وقد خالفه علي بن مسهر، فرواه عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن أبي هريرة «وَلَقَدْ رَأَهُ نَزْلَةً أُخْرَى»، قال: «رأى جبريل». وهي عند مسلم أيضاً (١٧٥).

ولأجل هذا حكم عليها بعض المعاصرين بالشذوذ، إذ علي بن مسهر أثبت من حفص وأضبط، ومسلم إنما أوردها اعتباراً ومتابعة، أو على وجه التعليل، وعليه فهي رواية شاذة، وعلتها حفص بن غياث فإنه تغير.

وبالأحرى فهو لم يضبط هذا الأثر بدليل أنه قد رواه مرة على هذا الوجه، ومرة عن الأعمش، عن زياد بن الحصين، عن أبي العالية، عن ابن عباس.

وهي عند مسلم أيضاً (١٧٦)، وابن منده في «الإيمان» (٧٥٦).

قلت: وهذا بعيد، والأثر أخرجه مسلم في الأصول كما يظهر من ذلك، ومن ادعى خلافه فلا بد له من قرينة تؤيد قوله.

ولا يبعد أن يكون لعبد الملك بن سليمان في هذه الحال عن عطاء إسنادان، أحدهما: عنه، عن أبي هريرة، وثانيهما: عنه، عن ابن عباس.

وعلى فرض أن حفصاً قد وهم فيه ولم يضبطه لأنه رواه على وجه مغاير، فإنه قد روي عن عطاء من غير هذه الطريق بالوجهين، ولا يستنكر هذا من قبل حفص، فإنه من الكثيرين.

والوجهان محفوظان عن عطاء.

أما الأخير، وهو الذي عن الأعمش، فقد توبع عليه حفص من جمع من الحفاظ:

١- وكيع: عند مسلم (١٧٦)، وابن منده في «الإيمان» (٧٥٤)، واللالكائي (٩١٧).

٢- أبو معاوية الضرير: عند النسائي في «الكبرى» (١١٥٣٥)، وابن منده (٧٥٧).

-
- ٣- : ابن نمير : عند النسائي في «الكبرى» (١١٥٣٥) ، وابن منده (٧٥٤) .
- ٤- : سفيان : عند الطبري (٥٠٨/٢٢) ، والدارقطني في «الرؤية» (٣٠٥) .
- ٥- : عبدالله بن داود الحريبي : عند ابن خزيمة في «التوحيد» (٢٨٢) .
- ٦- : قطبة بن عبدالعزيز : عند ابن منده في «الإيمان» (٧٥٦) .
- وأما الوجه الثاني ، وهو الذي عن عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، فقد روي عن عطاء من وجوه أخرى غير الذي عند مسلم من طريق حفص ، عن عبد الملك .
- فقد رواه عن عطاء كل من :
- ١- : ابن جريج : أخرجه ابن منده في «الإيمان» (٧٥٩) من طريق معاوية ابن هشام ، عن سفيان ، عنه به .
- وقد خالفه فيه : قبيصة بن عقبة عند ابن خزيمة (٢٨٦) ، وعبدالله الأشجعي عند ابن منده في «الإيمان» (٧٥٩) فروياه بغير التقييد فقالا : «رأى ربه» .
- وابن خزيمة على الرغم من كون الرواية مطلقة ذكرها ضمن حجج من أثبت الرؤية بالفؤاد .
- وابن جريج مدلس ، وقد عنعنه ، وصححه الحافظ من هذا الوجه في «الغنية» (ص : ٢١) لكن بغير ذكر الفؤاد فيه .
- ٢- : قيس بن سعد المكي : ثقة ، كما في «التقريب» (ص : ٤٥٦) ، وحديثه عند مسلم ، والبخاري تعليقا ، وأصحاب السنن عدا الترمذي .
- ٣- : عبدالله بن أبي نجيح : ثقة أيضا إلا أنه رمي بالقدر ، وربما دلس كما في «التقريب» (ص : ٣٢٦) ، وحديثه عند الجماعة .
- أخرج روايتهما ابن منده في «الإيمان» (٧٦١) فقال : أنبا محمد بن عمر بن حفص ، ثنا إسحاق بن إبراهيم شاذان ، ثنا أبو عاصم النبيل ، عن ميمون بن عيسى ، عنهما . =

= وهذا إسناد رجاله ثقات ، شيخ ابن منده ، هو مسند أصبهان ، أبو جعفر محمد ابن عمر بن حفص الأصبهاني الجورجيري .

قال الذهبي في «السير» (٢٧١/١٥) : «الشيخ الصدوق» ، وذكره في «تذكرة الحفاظ» (٨٢٦/٣) ووصفه بمسند أصبهان .

وإسحاق بن إبراهيم شاذان هو الإمام المحدث الصدوق ، كذا قال الذهبي في «السير» (٣٨٢/١٢) ، ووصفه بالصدوق ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢١١/٢) .

وعيسى بن ميمون هو الجرشي ثقة ، كما في «التقريب» (ص : ٤٤١) .

وثقه ابن المديني ، وأبو داود ، والترمذي ، والساجي ، والدارقطني ، وابن أبي حاتم ، وزاد : «وهو أحب إلي من ابن أبي نجيح من ورقاء» ، وقال البخاري : «لا بأس به» ، وقال ابن معين : «ليس به بأس» .

انظر «تهذيب الكمال» (٥٦٢/٥) مع «هامشه» .

٤- : العزمي : وهو غير عبد الملك بن أبي سليمان العزمي الراوي له عن عطاء ، وإنما هو محمد بن عبيد الله العزمي المتروك ، فإنه يروي عن عطاء كما في «الميزان» (٢٤٧/٦) .

والراوي عنه هنا عامر بن مدرك ، وهو ممن أشار المزني في «تهذيب الكمال» (٣٧/٤) إلى أنه يروي عن محمد بن عبيد الله ، وروايته عند الدارقطني في «الرؤية» (٣١٠) .
□ تنبيهان :

الأول : الذي في «الغنية» لابن حجر (ص : ١٧) نقلاً عن «تفسير ابن مردويه» ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ رأى ربه بعينه ، وصحح إسناده . والذي عن ابن جريج ، عن عطاء إما الإطلاق ، وإما التقييد بالفؤاد كما تقدم ، ولم يذكر ابن حجر إسناده حتى يتسنى الحكم عليه .

والحافظ إنما أوردها في الفصل الذي ذكر فيها الروايات المطلقة عن ابن عباس ، ويقويه أنه أورد رواية سفيان عنه وعزاها لابن مردويه أيضاً في (ص : ٢١) .
=

.....
= وعلى كل ففي هذه الرسالة تصحيقات كثيرة تجعل الطالب في ريبة مما يرد فيها من متون وأسانيد.

الثاني : قال كل من المعلق على «شرح أصول الاعتقاد» ، والمعلق على «الإيمان» لابن منده : إن عبد الملك الذي عند مسلم هو عبد الملك بن جريج ، وبالتالي فقد عدا رواية سفيان متابعة لرواية حفص .

والأمر على خلاف ذلك ، فإنَّ عبد الملك في هذا الإسناد عند مسلم غير عبد الملك الذي عند ابن منده ، فالأول ابن أبي سليمان ، والثاني ابن جريج ، وهو الذي حطَّ عليه قول المزي في «تحفة الأشراف» (٨٦/٥) ولم يتعقبه الحافظ في «النكت الظراف» ، والله أعلم.

وقد روي عن ابن عباس من وجه آخر ولكنه لا يخلو من نظر ، وذلك عن سماك بن حرب ، عن عكرمة ، عنه ، ورواه عن سماك :

- إسرائيل بن يونس :

أخرجه الترمذي (٣٢٨١) ، وابن خزيمة (٢٧٣) ، والطبري (٥٠٧/٢٢) ، والدارقطني في «الرؤية» (٣٠٩، ٣٠٨) ، واللالكائي (٩١١) من طرق كثيرة عن إسرائيل .

- أسباط بن نصر :

أخرجه ابن أبي عاصم (٤٣٤) ، والطبري في «التفسير» (٥١٣/٢٢) ، والدارقطني في «الرؤية» (٣٠٧، ٣٠٦) ، واللالكائي (٩١٠) من طرق عنه عمرو بن حماد القناد ، والتي عند ابن أبي عاصم مطلقة ، انفرد بها الفضل بن سهل .

وسماك بن حرب في روايته عن عكرمة اضطراب ، وتغير بأخرة فكان زبمان تلقن ، وقد خالفه من هو أحسن حالا منه ، فرواه غيره وهو الحكم بن أبان مطلقاً بغير قيد ، وهو الصحيح عن عكرمة إن شاء الله تعالى .

أخرجه الترمذي (٣٢٧٩) ، والنسائي في «الكبرى» (١١٥٣٧) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٣٧) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٧٣) ، والدارقطني في «الرؤية» (٣٠٣) ، =

.....
= واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٩٢٠) .

وقد رواه بهذا القيد أيضاً يوسف بن مهران .

أخرجه الدارقطني في «الرؤية» (٣١١) ، ولكن في إسناده علي بن زيد ، وهو ابن جدعان ، وهو مشهور بالضعف ، ويوسف لين كما في «التقريب» (ص: ٦١٢) .
وقد رواه من غير تقييد بالعين أو الفؤاد عنه :

[١] الشعبي :

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٣٥) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٧٨، ٢٧٩) ،
والدارقطني في «الرؤية» (٣٠٢) من طريقين عن عاصم ، عنه .
قال الألباني - رحمه الله - في «الظلال» (١/ ١٨٩) : «إسناده صحيح موقوف ، وهو على شرط البخاري» .

[٢] الضحاك بن مزاحم:

أخرجه الدارقطني في «الرؤية» (٣٠٤) .
وهذا إسناده منقطع ، إذ الضحاك لم يسمع من ابن عباس ، وتفرد به مقاتل بن حيان عنه .

أبو المسيب سلم بن سلام روى عنه ابن ماجة في تفسيره ، ولم يوثقه أحد .
قال الحافظ في «التقريب» (ص: ٢٤٥) : «مقبول» .

وقد خالفه غيره ، فرواه أبو يعلى الفراء في «إبطال التأويلات» (١/ ١٣٦) بإسناده عن علي بن محمد بن لؤلؤ ، قال: نا الهيثم بن خلف الدوري ، قال: نا حجاج بن محمد الأعور ، عن ابن جريج ، قال: قال الضحاك : سمعت ابن عباس يقول: «رأى محمد ربه بعينه مرتين في صورة شاب أمرد» .

قلت: وهذا إسناده ضعيف ، وهو إلى الشذوذ أقرب .

١- علي بن محمد بن لؤلؤ وهو الوراق على صدقه كثير الخطأ كما في «اللسان»

=

(٢٩٦/٤) .

.....
٢- حجاج بن محمد الأعور من الثقات الأثبات ، ولكنه اختلط آخر عمره عند دخوله بغداد ، والراوي عنه الهيثم بن خلف بغدادى كما في «السير» (١٤/٢٦٢) ، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٤/٦٣) .

٣- ابن جريج مدلس وقد عنعنه ، والمحفوظ عنه عن عطاء ، عن ابن عباس كما تقدم .

وهو بهذا اللفظ محفوظ من رواية حماد مرفوعاً بإسناد مغاير عن ابن عباس من غير ذكر «مرتين» والله أعلم .

٣- عكرمة : وقد تقدم مع اختلاف عليه فيه .

٤- أبو سلمة :

أخرجه الترمذي (٣٢٨٠) ، وابن أبي شيبة (٣١٧٩٤) ، وابن أبي عاصم (٤٣٩) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٨٤، ٢٨٧) ، وابن حبان (٣٨-الموارد) ، والطبري (٥١٣/٢٢) ، والآجري (١٠٩١) ، واللالكائي (٩١٣) من طرق عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة بلفظ : «رأى ربه» أو «قد رآه النبي ﷺ» . وهذا إسناد حسن .

وخالف عبد الرحمن بن محمد بن منصور جمعاً من الثقات ، فرواه عن يزيد بن هارون ، عن أبي سلمة ، وزاد : «بقلبه» .

وكأن هذا اللفظ من هذا الوجه شاذ ، فإن أحمد بن سنان الواسطي قد رواه عن يزيد بن هارون بدونها ، وهو الموافق لرواية عبدة بن سليمان ، ويحيى بن سعيد الأموي ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة .

وعبد الرحمن بن محمد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/٢٨٣) وقال : «تكلموا فيه» .

وعليه فالوجهان صحيحان عن ابن عباس ، أي الإطلاق والتقييد بالفؤاد ، وكان أحمد يرى ثبوت رواية التقييد بالفؤاد ، فقد روى عنه الأثرم ، كما تقدم أنه قال : =

والذي تقدم من قول الحافظ - رحمه الله - هو أحد قوليهِ ، والقول الثاني له^(١) أن المثبت مقدم على النافي .

الثاني : وهو ترجيحي ، وهو أن يقال :^(٢)

إنَّ الذي أثبت وهو ابن عباس لم يثبت ذلك عنه صراحة ، ولو

= قلت لأبي عبدالله : إلى أي شيء تذهب أنَّ محمداً رأى ربه؟ فقال : إلى حديث الأعمش ، عن زياد بن الحصين ، عن أبي العالية ، عن ابن عباس ، قال : رأى النبي ﷺ ربه بقلبه .

وأما التقييد بالعين فلا يصح عنه بوجه من الوجوه .

قال شيخ الإسلام في «المجموع» (٥٠٧/٦) :

«والألفاظ الثابتة عن ابن عباس هي مطلقة ، أو مقيدة بالفؤاد ، تارة يقول : رأى محمد ربه ، وتارة يقول : رآه محمد ، ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنه رآه بعينه» ومثله في (٥٠٩/٦) منه .

وقد ذكر الحافظ في «الغنية» (ص: ١٧) أنَّ عطاء رواه عنه بهذا القيد ، وقد تقدم أن الصحيح من رواية عطاء التقييد بالفؤاد وهي التي أخرجها مسلم في «صحيحه» ، وكفى به ترجيحاً .

وأشار أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (١١٣/١) إلى أن الضحاك رواه عن ابن عباس بلفظ : «رأى محمد ﷺ ربه عز وجل بعينه مرتين» .

وقد تقدم ما يخالفه على ما فيه من الانقطاع بين الضحاك وابن عباس .

(١) في رسالة صغيرة الحجم موسومة بـ«الغنية في مسألة الرؤية» (ص: ٢٦) ، وهذه الرسالة مليئة بالسقط والتصحيف .

(٢) ما يأتي قاله الألباني - رحمه الله - في «مختصر العلو» (ص: ١١٨) تعقيماً على قول ابن خزيمة المثبت مقدم على النافي .

وقد قال إنَّ هذا كان من محض رأي عائشة - رضي الله عنها - جمع منهم النووي =

أثبت فلم يرفعه إلى النبي ﷺ ، فهو رأي له^(١) ، معارض برأي عائشة النافي للرؤية ، فتعارضاً ، وحيثُ يجب الرجوع إلى الأصل وهو النبي^(٢) ، والإثبات لابد له من دليل خاص ، وهذا غير موجود ، على أن الأصل يؤيده حديث أبي ذر المتقدم .

قال مقيده - عفا الله عنه - :

وفي الباب ما يجعلنا نجزم بأن هذا هو المراد ، وهو رافع للإشكال من أصله .

فقد روى النسائي ، وابن خزيمة وغيرهما^(٣) ، عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال :

«رأى النبي ﷺ ربه تبارك وتعالى بقلبه ، ولم يره ببصره» .

= في «شرح لمسلم» (١٠/٣) كما مر بنا ، والأمر يحتاج إلى تفصيل ، وهو أن نفي عائشة للرؤية كان ردّاً لأصل استدلال من أثبت ذلك بآية سورة النجم ، بدليل قول السائل ، وهو مسروق : ألم يقل الله عز وجل : ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفْقِ الْمُبِينِ﴾ ، ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾؟ فقالت : أنا أول من سأل ... الحديث .

وهذا ليس برأي لها بل هو من قبيل المرفوع ، وهو كافٍ في رد استدلال ابن عباس . واستدلت أيضاً بآيتي الأنعام ، والشورى ، وهذا مما قد يقال فيه إنه استنباط منها - رضي الله عنها - والله أعلى وأعلم .

(١) قال القاضي عياض في «الشفاء» (٢٩٥/١) : «وحديث ابن عباس خبر عن اعتقاده لم يسنده إلى النبي ﷺ» .

(٢) تقدم دليل هذا الأصل ، وهو حديث : «لن يرى أحد منكم ربه عز وجل حتى يموت» ، وعليه مناقشات في دخول المتكلم في خطابه لغيره ، ليس هذا محلها .

(٣) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١١٥٣٥) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (٣١٠) ، =

وفي لفظ آخر : «رآه بقلبه ، ولم يره بعينه» .
وهذا صريح في الباب ، وذلك لأنَّ أبا ذر هو الذي روى النفي عن
النبي ﷺ .

ولهذا يقول شيخ الإسلام في «درء تعارض النقل والعقل» (٤٢/٨):
«أما تقييد الرؤية بالعين فلم يثبت ، لا عن ابن عباس ولا عن
أحمد ، والذي في «الصحيح» عن أبي ذر أنه سأل النبي ﷺ : هل رأيت
ربك؟ ، قال: «نور أنى أراه» .

وقد روى أحمد^(١) بإسناده ، عن أبي ذر ، أنه رآه بفؤاده ، لأنَّ أبا
ذر سأل النبي ﷺ عن هذه المسألة وأجابه ، وهو أعلم بمعنى ما أجابه به
النبي ﷺ ، فلما أثبت أنه رآه بفؤاده ، دلَّ ذلك على مراده .

وهو كذلك فإنَّ الراوي أعلم بمرويه ، خاصة إن كان ذلك عن طريق
السؤال لصاحب الشأن الذي لم يرد أن غيره سألته عنه .
ويزيد هذا قوة أن فيه جمعاً بين الأدلة ، وحملًا لمطلقها على
مقيدها ، بل إنه يرفع التعارض من أصله ، والله أعلم .

= واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٩١٥) عن الحكم بن عتيبة ، عن يزيد بن شريك عنه .
وهشيم راويه قد صرح فيه بالتحديث ، ولكن يخشى من تدليس الحكم وهو ابن
عتيبة ، فقد رواه ابن أبي حاتم (٣٣١٩/١٠) فجعل الوساطة بين الحكم وبين يزيد إبراهيم
التيمي وهو ابن يزيد بن شريك ، وهو ثقة ، والله أعلم .
□ تنبيه :

في «شرح أصول الاعتقاد» (٩١٤) ، عن إبراهيم التيمي ، عن أبي ذر ، ولعل في
النسخة سقطاً ، فإنَّ الحديث عند ابن أبي حاتم من طريق عمرو بن عون ، كما عند
اللالكائي عن إبراهيم ، عن أبيه ، عن أبي ذر فليحذر هذا .
(١) لعله في غير «المسند» ، ولم أجده بعد البحث عنه في مظانه ، والله أعلم .

وإنما أطلنا الكلام في هذا المبحث لأننا قد وجدنا بعض إخواننا ممن ذهب إلى القول بترجيح حديث عائشة وغيرها أن الرؤية لم تكن ليلة الإسراء والمعراج سلك مسلكاً آخر قد يكون غريباً ، وهو إثبات الرؤية بالعين في غير ليلة الإسراء والمعراج^(١) ، وهذا لا قائل به ، وإن كان فمتمى كان ، ومن نقله .

وإذا كان شيخ الإسلام^(٢) يقول في مثل الرؤية ليلة الإسراء والمعراج :

«بل النصوص الصحيحة على نفيه أدل ، كما في «صحيح مسلم» ، عن أبي ذر ، قال : سألت رسول الله ﷺ : هل رأيت ربك ، فقال : «نورٌ أنى أراه» .

وقد قال تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾ ، ولو كان قد أراه نفسه بعينه لكان ذكر ذلك أولى .

فكيف يقول - رحمه الله - في قول من قال : إن هذه الرؤية كانت بالعين وفي غير الإسراء والمعراج .

(١) وقد صرح بهذا من أثبت الرؤية العينية ، كأبي يعلى في «إبطال التاويلات» (١١٤/١) ، وغيره ، ويستظهر ما أوردناه في ترجمة المصنف - رحمه الله - .
(٢) «المجموع» (٦/٥١٠) .

حديث : «إن ربي وربك يقول : كيف رفعت ذكرك» .

وهو بإسناد المصنف الذي في الكتاب فيه ضعف ، ولكن قد ورد ما يشهد له من صحيح مرفوعاً من حديث ابن عباس -رضي الله عنه- مرفوعاً .

ووجه الدلالة هو ما جاء فيه من نسبة القول لله عز وجل ، وذلك لأنَّ الكلام والقول بمعنى ، وهما يدلان على تكلم الله حقيقة ولا ينصرف إلى النفسي وإرادة المعنى دون اللفظ أو غيره من التأويلات الفاسدة التي حطت عليها عقول المتكلمين من الأشاعرة وغيرهم .

قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -^(١) :

«إن كلام المتكلم عبارة عن ألفاظه ومعانيه كما قدمناه ، ليس الكلام اسماً لمجرد الألفاظ ، ولا لمجرد المعاني .

وعامة ما يوجد في الكتاب والسنة ، وكلام السلف والأئمة ، بل وسائر الأمم عربهم وعجمهم في لفظ الكلام والقول ، وهذا كلام فلان ، أو كلام (كذا في الأصل ولعله أو قول) فلان ، فإنه عند إطلاقه يتناول اللفظ والمعنى جميعاً» .

وفي خضم ما ذكره المصنف - رحمه الله - في التدليل على مراده ما رواه من قول النجاشي : «لقد نزلت من عند ذي العرش على لسان عيسى بن مريم» .

وفيه دليل على الكلام ، لأن ما نزل على عيسى هو الإنجيل ، والإنجيل مما تكلم الله به ، وفيه أيضاً إثبات العلو .

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/٤٥٦-٤٥٧) و (٧/١٧٠) .

قال شيخ الإسلام - رحمه الله وطيب ثراه - (١):

«ومذهب سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ،
وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة وغيرهم ، ما دل عليه الكتاب
والسنة ، وهو الذي يوافق الأدلة العقلية الصريحة أن القرآن كلام الله منزل
غير مخلوق ، منه بدأ فهو المتكلم بالقرآن والتوراة والإنجيل وغير ذلك من
كلامه . . .» .

والتنزيل يدل أن القرآن غير مخلوق ، وقد قرر هذا شيخ الإسلام ،
فقال: (١)

«وفي قوله : «منزل من ربك» دلالة على أمور :

منها: بطلان قول من يقول إنه كلام مخلوق خلقه في جسم من
الأجسام المخلوقة ، كما هو قول الجهمية» .

وكذا ذكر المصنف من أدلة أهل السنة نداء الله عز وجل موسى ، وهو
يدل على إثبات صفة الكلام ، وكذا على أن كلامه سبحانه بصوت
وحروف .

وذلك لأن النداء في لغة العرب هو صوت رفيع ، لا يطلق النداء
على ما ليس بصوت ، لا حقيقة ، ولا مجازاً (٢) .

وقد أخبر الله تعالى بندائه لموسى في عدة (٣) مواضع من القرآن .

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/٣٧، ١١٨) على الترتيب .

(٢) «المجموع» (٥٣١/٦٥) .

(٣) قال شيخ الإسلام في «المجموع» (٥٣١/٦) : «إن ما أخبر الله به في كتابه من
تكليم موسى وسمع موسى لكلام الله يدل على أنه كلمة بصوت» .

قال تعالى : ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ ، وقال : ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى﴾ ، وقال تعالى : ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾

وفي السنة الكثير من الأحاديث التي ورد فيها ذكر النداء من الرب تبارك وتعالى^(١).

- الآثار :

لقد أكثر المصنّف - رحمه الله - كعادة المحدثين من ذكر الآثار الواردة في الباب مما له تعلق مباشر أو غير مباشر بمبحثه ، فذكر جملة مما روي عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

وتنوعت هذه الآثار بين تفسير آية ، أو ذكر حكم معين ، أو ذكر خبر من أخبار بني إسرائيل .

ومن جهة نسبتها فهو تارة يرويها عن الصحابة أو ممن عرف من التابعين وأتباعهم بالثقة والعدالة ، وقد يرويها عن بعض من علم واشتهر كذبه (١٦)^(٢) ، ووجد منها ما هو مروى عن رواة لا تعلم حالهم (٩٥، ٩٨، ١٠٥) .

(١) انظر مبحثاً مطولاً في هذا «العقيدة السلفية من كلام رب البرية» (ص: ١٣٨- ١٥٦) للجديع فإنه مفيدٌ في بابه .

وقال ابن قدامة في «الصرائط المستقيم» (ص: ٤٨) : «وإذا كان حقيقة التكليم والمناداة شيئاً واحداً ، وتواردت الأخبار والآثار به ، فما إنكاره إلا عناد واتباع للهوى المردى ، وصدوف عن الحق ، وترك للصرائط المستقيم» .

(٢) وهو ما رواه عن نوح بن أبي عصمة في قوله تعالى : ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ يعني مشافهة .

وهذه الآثار على أقسام :

- ما هو من أقوال الصحابة التي لا مجال للرأي فيها ، بل في بعضها ما يشهد له من المرفوع مثل (٥ ، ٧) .
- ومنها ما هو من أخبار بني إسرائيل كما سيأتي تفصيله .
- ومنها ما هو حكاية لحادثة ما قد يكون لها تعلق غير مباشر بموضوع الكتاب (٦٣ ، ٦٤ ، ٩٠) .
- ومنها ما هو مستنكر (٧٣) .

= قال السجزي - رحمه الله - : في «رسالته» بعد ذكره (ص: ١١٤): «وإن لم يكن هناك مشافهة ، فالله تعالى قال لموسى عليه السلام : ﴿فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ﴾ ، والاستماع بين الخلق لا يقع إلا إلى صوت . .»

قال مقبده - عفا الله عنه - : وكأنه يريد التنبيه إلى أن المشافهة ههنا إنما يراد منها المفاعلة الدالة على مطلق المكاملة والتكليم ، لا ما يوحيه لفظها من الجارحة ، ومعتقد أهل السنة في هذا معروف .

والأصل في مثل هذه الألفاظ أن يكون إثباتها بتوقيف ، وإذ لا توقيف فالأصل المنع من إطلاقها .

وللوقوف على العلاقة بين الكلام وبين الجارحة التي هي الشفة ، انظر: «الفتح» (٤٠ / ١) ، ففيه مبحث لطيف .

المصنف والجهمية

لقد تعرض المصنف لذكر الجهمية في كتابه في أكثر من موضع ، وذلك لأنَّ معتقدهم هو المقصود بالردِّ ، ولأنَّهم أول من ابتدع هذه البدعة .

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - :

«فلما كان الكفار بالرسالة على ما ذكر جاء في الكفار ببعضها من شاركهم في بعض ذلك ، فأنكرت الجهمية أن يكون الله يتكلم أو يقول أو يحب أو يبغض ، وأنكروا سائر صفاته التي جاءت بها الرسل ، فأنكروا بعض حقيقة الرسالة التي هي كلام الله ، وأنكروا بعض ما في الرسالة من صفات الله ، وأول من أظهر ذلك في الإسلام وإن كان ذلك موجوداً قبل الإسلام في أمم أخرى الجعد بن درهم شيخ جهم بن صفوان»^(١) .

وفيما أورده المصنف - رحمه الله - ما يستدل به لكلام ابن تيمية السابق كما في الأثر (١٠٧) .

ومن خلال هذا فإن المصنّف لم يتبع طريقة المتأخرين في التعريف بالطائفة ، وذكر المؤسس ، وبعض معتقاداتها ، ولكنه ذكر بعض ما يتعلق بها لا على وجه الترتيب ، بل كان ذلك مفرقاً في عدة مواضع من كتابه هذا .

(١) «المجموع» (١٢/ ٣٥٠) .

فتارة يذكر أول من قال بقولها (١٠٧) ، وأن قولهم لم يكن معهوداً في الصحابة .

وتارة بذكر صفة مؤسسها وما كان عليه من شك وارتياب (٦٩) ، أو بذكر بعض صفاتهم من الاستهتار بالشرعية ، وعدم تعظيم شعائر الله (١١٢) .

وذكر - رحمه الله - حكمهم ، وأن العلماء على كفرهم^(١) (١٠٦، ٢، ١١٠، ١١١) وأن قولهم بدعة وضلالة (١٠٩) .

وأن مآل قولهم تعطيل الخالق (١٠٩) ، كما قال هارون بن معروف: «من زعم أن الله لا يتكلم فهو يعبد الأصنام» .

قال ابن تيمية - رحمه الله - في «المجموع» (١٢/٥٢٤) :

«ومن الجهمية المتفلسفة والمعتزلة الذين يقولون : إن كلام الله مخلوق ، وإن الله إنما كلم موسى بكلام مخلوق .. وأمثال هذه المقالات التي تستلزم تعطيل الخالق وتكذيب رسله وإبطال دينه» .

ولذا كان ابن المبارك يقول (٧١) : «إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية» .

(١) قال شيخ الإسلام - رحمه الله - في «المجموع» (١٢/٥٠٦) :

«اشتهر عن أئمة السلف تكفير من قال : القرآن مخلوق ، وأنه يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل ، كما ذكروا ذلك عن مالك وغيره» .

وقال (١٢/٥٢٤) : «وبالجملية فقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن الجهمية من شر طوائف أهل البدع ، حتى أخرجهم كثير عن الثنتين وسبعين فرقة» .
وقد حكى القول بقتلهم عن جمع من السلف في (١٢/٤٢٠) .

وذكر المصنف - رحمه الله - القصة المشهورة التي تكررت في كتب العقائد كثيراً^(١)، حتى قال ابن القيم :

ولأجل ذا ضحى بجعد خالد الـ قسري يوم ذبائح القربان
إذ قال إبراهيم ليس خليله كلاً ولا موسى الكلیم الداني
شكر الضحية كل صاحب سنة لله درك من أخي قربان

والقصة على شهرتها^(٢) ليس لها إسناد يصح^(٣)، والله أعلم .

ومن الفرق التي ذكرها المصنف أيضاً في هذا الجزء «القدرية» ،
ولكن على سبيل الاتفاق عرضاً ضمن رواية أيوب النجار لحديث
الاحتجاج، حيث قال يحيى بن أبي كثير : «لا تذكره لهم؛ فإن المجوس
أحب إليّ منهم» .

(١) انظر على سبيل المثال : «منهاج السنة النبوية» (٣٠٩/١) و (١٦٥/٣)
و (٣٢٢/٥) ، و «درء تعارض النقل والعقل» (٢٤٤/٥) ، و «المجموع» (٥٠٤/١٢) ،
و «الرد على الجهمية» للدارمي (ص : ٢٠٤) و «العلو» للذهبي (٩٢٥-٩٢٩) .
(٢) قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ١٢٥) : «قتل على ذلك (أي الجعد) لقوله : إن الله
لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليماً» بالعراق يوم النحر ، والقصة
مشهورة .

(٣) وقد بلغنى أن بعض إخواننا من أهل الحجاز قد صنف مصنفًا «فيما اشتهر من
القصص ولا يصح إسناد» وذكر هذه القصة ضمنها ، والله أعلم .

ملاحظات :

- أورد المصنف - رحمه الله - بعض الأحاديث التي في أسانيدھا ضعف ، بل قد تكون ضعيفة جداً أو منكرة (١٤ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٨).

- أورد أموراً لا مناسبة بينها وبين الباب ، وإن كان لها مناسبة فغير مباشرة بحيث تحتاج إلى تأمل (٢٩ ، ٧٠) .

- أورد المصنف - رحمه الله - في أواخر كتابه مناماً لأحمد بن نصر ، وهذا من عادة العلماء والحفاظ المتقدمين ، وهم لا يذكرونها للاستدلال بها ، ولا يعدوها الأصل في الباب ، وإنما تذكر عندهم على سبيل الاستشهاد والاستئناس ، وذلك على وجه البشارة مصداقاً لقول نبينا ﷺ :

«لم يبق في النبوة إلا المبشرات» ، قالوا: وما المبشرات؟ قال :
«الرؤيا الصالحة»^(١).

ولم ينفردوا بهذا فلهم فيه سلف ، فقد قال نصر بن عمران الضبي :
«تمتعت ، فنهاني ناس ، فسألت ابن عباس - رضي الله عنهما -
فأمرني فرأيت في المنام كأن رجلاً يقول لي : حج مبرور ، وعمرة
متقبلة ، فأخبرت ابن عباس ، فقال :

(١) أخرجه البخاري (٦٩٩٠) ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - .

«سنة النبي ﷺ» ، وفي رواية : «الله أكبر ، الله أكبر ، سنة أبي القاسم ﷺ»^(١) .

قال المعلمي - رحمه الله - في «القائد إلى تصحيح العقائد»^(٢) :

«إن الرؤيا قصارها التبشير والتحذير ، وفي الصحيح أن الرؤيا تكون حقًا ، وهي المعدودة من النبوة ، وقد تكون من الشيطان ، وقد تكون من حديث النفس ، والتميز مشكل ، ومع ذلك فالغالب أن تكون على خلاف الظاهر حتى في رؤيا الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - كما قص من ذلك في القرآن ، وثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة .

ولهذه الأمور اتفق أهل العلم على أن الرؤيا لا تصلح للحجة ، وإنما هي تبشير وتنبيه ، وتصلح للاستئناس بها إذا وافقت حجة شرعية صحيحة كما ثبت عن ابن عباس . . » فذكر الأثر المتقدم .

(١) البخاري (١٥٦٧، ١٦٨٨) ، ومسلم (١٢٤٢) .

(٢) ضمن «التنكيل» (٢/٢٤٢) .

المصنف والإسرائيليات

لقد أورد المصنف في هذا الجزء كثيراً من الأخبار^(١) التي يمكن الجزم بأنها من أخبار بني إسرائيل ، وهو في ذلك مقتفٍ لأثر غيره من العلماء ، حيث يوردون في ثنايا ما يستشهدون به خاصة في الزهد والرقائق والتاريخ ، والأنبياء والتفسير ما يرويه أهل الكتاب .

والذي يجدر التنبيه له أن يقال إنهم من خلال ذلك لا يوردونها على سبيل الاستدلال ، وإنما تذكر عندهم للاستشهاد فقط .

قال شيخ الإسلام في «شرح حديث النزول» (ص: ٣١٥) :

«لكن الإسرائيليات إنما تذكر على وجه المتابعة ، لا على وجه الاعتماد عليها وحدها» .

والمصنف كغيره من المحدثين لم يبين ما هو من الإسرائيليات المروية التي ذكرها ، وما هو ليس منها ، وذلك اكتفاء منه بذكر سندها .

ولفارس هذه الحلبة^(٢) الحافظ ابن كثير تفصيل جيد في الإسرائيليات وحكمها يحسن إيراده ، قال - رحمه الله - (١ / ١٠) :

(١) انظر منه: (٨ إلى ١٣، ٥٥، ٦٠، ٦١، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٣، ٧٩، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠١) .

(٢) كذا وصفه العلامة محمد أبو شهبه في كتابه القيم: «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص: ٢١١) : «فارس هذه الحلبة هو الإمام ابن كثير ، فقد نقد المرويات نقداً علمياً أصيلاً على مناهج المحدثين وطريقتهم في نقد الرواة، وبين أصل هذه المرويات ...»

«لكن هذه الإسرائيليات تذكر للاستشهاد لا للاعتضاد ، فإنها ثلاثة أقسام :

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق ، فذاك صحيح .

والثاني: ما علمنا كذبه مما عندنا مما يخالفه .

والثالث: ما هو مسكوت عنه ، لا من هذا القبيل ، ولا من هذا القبيل ، فلا نؤمن به ، ولا نكذبه ، ونجوز حكايته لما تقدم^(١) ، وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني .

ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيراً ، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك . . ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز ، كما قال تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ۖ ﴾ الآية .

وما أورده المصنف في هذا ورد فيه الأقسام الثلاثة المذكورة ؛ وللشيخ محمد أبو شهبه فصل نافع في نفس الموضوع الذي بين أيدينا ، أي فيما يتعلق بالرؤية وألواح موسى عليه السلام ، ولكنه لم يستوف ما روي في الباب ، بل المذكور عنده نزر يسير جداً مقارنة بما روي في هذا الباب^(٢) .

= وقال أيضاً في (ص: ١٢٩) : «من خصائص هذا التفسير أنه يعتبر نسيج وحده في التنبيه على الإسرائيليات والموضوعات في التفسير» .

(١) أي ما أخرجه البخاري (٣٤٦١) ، عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» وانظر شرحه في «الفتح» (٥٧٥/٦) .

(٢) «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص: ١٩٨-٢٠٦) .

وفي بعض ما أورده ما هو مشهور الاستدلال به عند أهل السنة والجماعة .

من ذلك ما استدل به المصنف ليدل^(١) على أن الله كلم موسى بصوت على ما هو عليه معتقد أهل الحديث ، وهو ما رواه الزهري ، عن عبدالرحمن بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث ، عن جرير بن جابر الخثعمي ، عن كعب : «كلم الله موسى ، كلمه بالألسنة كلها قبل لسانه ، فطفق موسى يقول : يارب ، يارب ما أفقه هذا .» .

وكذا في تشبيه الصوت بأصوات الصواعق^(٢) .

قال شيخ الإسلام^(٣) مقررًا لموضع الشاهد ، وبيان كون أحمد ممن استدل به :

فقد ذكر أحمد في هذا الكلام أن الله تعالى يتكلم كيف شاء . . .

وذكر - رحمه الله - بعض تلك الآثار ثم قال :

«وهذا بيان منه لكون تكلم الله متعلقًا بمشيئته وقدرته . . . وهو خلاف قول من يجعله كالحياة القديمة اللازمة للذات ، التي لا تتعلق بمشيئة ولا قدرة» .

وقد بالغ الإمام أبو نصر السجزي - رحمه الله - في الاستدلال بمثل هذه الآثار في «رسالته إلى أهل زييد في الرد على من أنكر الحرف

(١) رقم (٨، ٩، ١٠) .

(٢) رقم (١١) .

(٣) «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٢٩٤) .

والصوت»^(١) ، فقال بعد أن أورد ألفاظًا منها :

«وهذا محفوظ عن الزهري ، رواه عنه ابن أبي عتيق ، والزيدي ،
ومعمر ، ويونس بن يزيد ، وشعيب بن أبي حمزة ، وهؤلاء كلهم أئمة
ثقات ، ولم ينكره واحد منهم» .

قال مقيد - عفا الله عنه وعن والديه - :

هذا الكلام يحتاج إلى وقفة ، إذ الأثر مع كونه من الإسرائيليات
ضعيف السند ، وما في كتاب الله تعالى ، وصحيح سنة النبي ﷺ ما
يغني عنه ، وما في كلام أحمد إنما جرى مجرى الاستشهاد لا الاستناد ،
والإشكال ليس في صحة الإسناد إلى الزهري ، بل فيمن فوقه ، فإن
الراوي عن كعب وهو جرير بن جابر مجهول .

وأما قوله - رحمه الله - :

«وهؤلاء كلهم أئمة ولم ينكره واحد منهم» فإنه غير لازم ، وليس
من شرط الراوي أن يستنكر ما يراه منكراً ، أو يثبت ما يراه محفوظاً ،
وكم من حديث ضعيف بل موضوع يرويه الإمام الفذ من غير التنبيه على
نكارتة ، وذلك لأن مقصود المتقدمين الجمع ، ولم يكن غرضهم خلال
التحديث التنبيه على ما في الرواية ، وإن كان ذلك قد يقع منهم في بعض
الأحيان .

(١) «رسالة السجزي إلى أهل زبيد» (ص ١٦١-١٦٢) ، والأثر تخريجه عند المصنف
(١٠، ٩، ٨) .

قيمة الكتاب العلمية

يعد هذا الجزء على صغر حجمه من الكتب المهمة المصنفة في باب التوحيد والعقائد عمومًا ، ومسألة الكلام خصوصًا .

ولو أردنا تقسيم وتصنيف فوائده وقيمتها العلمية لأجملناها ضمن قسمين :

القسم الأول : إجمالي ، ويشتمل فيما يلي :

١- تقريره لعقائد أهل السنة والجماعة - أهل الحديث - المبنية على الكتاب والسنة الصحيحة على فهم سلفنا الصالح - رضوان الله عليهم - من الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم ممن اقتفى أثرهم .

٢- اشتماله على طائفة من أقوال أئمة أهل السنة والجماعة مما يدل على عناية المصنّف بها ، وانتهاجه منهجهم في الأخذ والردّ في العقائد .

٣- كثرة إيراد الأسانيد والطرق والمتابعات للحديث أو الأثر المستدل به ، وهذا فائدته عظيمة لا يهتدي إليها إلا من اتقن هذا العلم الشريف . وهو مما يتيح للناظر في الكتاب أن يتحرى الثبوت في الحكم على الدليل .

والحديث تعرف صحته وضعفه ، وما فيه من علة أو اختلاف بتتبع طرقه .

وتجد صنيع المصنّف واضحًا في كثرة الطرق التي أوردتها أثناء تعرضه

لحديث احتجاج آدم وموسى ، وحديث اختصام الملائ الأعلًى^(١) بحيث بلغت من الكثرة ما نكاد نهزم من خلاله بأن المصنف من المنفردين بجمع طرقها خاصة حديث الاحتجاج .

٤- إحقاؤه بمنهج أهل السنة - أهل الحديث - في الاستدلال على مسائل العقيدة ، وهو الاعتماد على المنقول ، والعزوف عن المعقول .

وهو في ذلك مقتفٍ لأثر من سبقه وعاصره من جهابذة أهل الحديث ، كشيخه عبدالله ، وأبيه إمام أهل السنة والجماعة ، والبخاري ، والدارمي ، وابن خزيمة ، وغيرهم - رحم الله الجميع - .

وإذا كان أصل البدع والأقوال الضالة هو الجهل بالسنة^(٢) ، فإن العلم بالسنة أصل الحق ، وأساس انضباط القواعد ، ولذا قال شيخ الإسلام - رحمه الله - :

«ما من طائفة فيها نوع يسير من مخالفة السنة المحضة والحديث إلا ويوجد في كلامها من التناقض بحسب ذلك ، وأعظمهم تناقضاً أبعدهم عن السنة كالفلاسفة ، ثم المعتزلة والرافضة»^(٣) .

ولا يتم العلم بالسنة إلا بكثرة روايتها وقراءة الكتب المدونة فيها ، ومن كان له عناية بالشئ كان أخبر به من غيره .

(١) وذلك لأنَّ حديث اختصام الملائ الأعلًى قد استوفى الحافظ الدارقطني طرقه وأسانيده في كتابه «الرؤية» استيفاءً بليغاً .

(٢) المنهاج لشيخ الإسلام .

(٣) المرجع السابق (٢/٢٢٩) .

قال - رحمه الله - أيضاً في «درء تعارض العقل والنقل» (٣١/٧):

«فأبو الحسن وأمثاله من المعتزلة ، وكذلك الغزالي والرازي وأمثالهما من فروع الجهمية ، هم من أقل الناس علماً بالأحاديث النبوية وأقوال السلف من أصول الدين ، وفي معاني القرآن ، وفيما بلغوه من الحديث ، حتى أن كثيراً منهم لا يظن أن السلف تكلموا في هذه الأبواب .

ومن كان له علم بهذا الباب ، علم أن كلام السلف في هذه المسائل الأصولية كمسألة العلو وإثبات الصفات الخيرية وغير ذلك أضعاف أضعاف كلامهم في مسائل الجدة والإخوة ، والطلاق والظهار . . . وغير ذلك مما تواتر به النقل عنهم» .

«والمقصود أن الحق دائماً مع سنة رسول الله ﷺ وآثاره الصحيحة ، وأن كل طائفة تضاف إلى غيره إذا انفردت بقول عن سائر الأمة ، لم يكن القول الذي افندوا به إلا خطأ ، بخلاف المضافين إليه أهل السنة والحديث ، فإن الصواب معهم دائماً ، ومن وافقهم كان الصواب معه دائماً لموافقته إياهم ، ومن خالفهم فإن الصواب معهم دونه في جميع أمور الدين .

فإن الحق مع الرسول ، فمن كان أعلم بسنته وأتبع لها كان الصواب معه .

وهؤلاء هم الذين لا ينتصرون إلا لقوله ، ولا يضافون إلا إليه ، وهم أعلم الناس بسنته ، وأتبع لها ، وأكثر سلف الأمة كذلك»^(١) .

(١) «المنهاج» لشيخ الإسلام (١٨٢/٥) .

وقال شيخ الإسلام مؤكداً لهذا أيضاً^(١):

«لهذا لم يجتمع قط أهل الحديث على خلاف قوله في كلمة واحدة، والحق لا يخرج عنهم قط ، وكلُّ ما اجتمعوا عليه فهو مما جاء به الرسول ، وكل من خالفهم من خارجيٍّ، ورافضيٍّ ، ومعتزليٍّ ، وجهميٍّ، وغيرهم من أهل البدع فإنما يخالف رسول الله ﷺ» .

٥- هذا الجزء يصدق مقولة شيخ الإسلام في أن عقائد الحنابلة من أهل بغداد^(٢) لم تنفرد عما عليه أهل السنة والجماعة ، وإن ثبت عن بعضهم الغلو في الإثبات^(٣) - وهو بمذهب أحمد - رحمه الله - قال رداً على ابن مطهر :

«وكأنك - والله أعلم - عنيت بالحشوية المشبهة من ببغداد والعراق من الحنبلية ونحوهم ، أو الحنبلية دون غيرهم ، وهذا من جهلك ، فإنه ليس للحنبلية قول انفردوا به عن غيرهم من طوائف أهل السنة والجماعة ، بل كلُّ ما يقولونه قد قاله غيرهم من طوائف أهل السنة والجماعة ، بل يوجد في غيرهم من زيادة الإثبات ما لا يوجد فيهم»^(٣).

(١) المرجع السابق (١٦٦/٥) .

(٢) بل فيهم من يقول بالتفويض والتشبيه مع تعظيمهم لمذاهب السلف ، كما تراه في «الدرء» (٣٥/٧)، و«المجموع» (٣/١٨٤-١٨٥)، (٣/١٩٧) ، وهم في غير أصحاب أحمد أكثر .

(٣) «منهاج السنة النبوية» (٢/٦٠١) ، وما ينبغي التنبيه له أن شيخ الإسلام في كتابه هذا كثيراً ما يطلق أهل السنة ويريد ما يقابل الشيعة ، فيدخل فيهم بعض أهل الأهواء ، فكن على دراية بهذا ، والله أعلم .

وهل نُفقت الأشعرية عند الناس إلا بانتسابهم إلى الحنابلة؟^(١) .

وعليه فلا يجوز أن يحكم عليهم بحكم عام ، بل النظر في كل واحد منه على وفق ما سطرته يده وروي عنه ، والله أعلم .

القسم الثاني : تفصيلي :

فهو على صغر حجمه حوى عدة فوائد^(٢) نذكرها مقتضبه ونحيل على مواضعها :

- ١- المتابعات والشواهد وهي كثيرة جداً .
- ٢- التنبيه على تصحيقات قد تكون وقعت في بعض الأصول الحديثية (١١) .
- ٣- استدراك ما قد يقع في بعض النسخ الخطية من سقط (٤٦، ٦٦) .
- ٤- إفادة رواية رواة غير من ذكر في كتب التراجم عن راو ما مما يرفع جهالته إن كانت عينية (٦٧) .
- ٥- إفادة نكارة رواية بعض المقلين والمستورين الذين لم نقف إلا على النادر من مروياتهم (٣٤، ٦٧) .
- ولعل الناظر فيه يجد أضعاف ما أُلحنا إليه ، وفوق كل ذي علم عليم .

(١) نقله شيخ الإسلام في «المجموع» (٢٢٨/٣) عن أبي إسحاق الشيرازي .

(٢) وهي متعلقة بالأسانيد في الغالب .

بين المصنف وبين شيخه

عبد الله بن أحمد - رحمهما الله -

كتاب «السنة» لعبد الله بن أحمد بن حنبل شيخ المصنّف ذو مكانة كبيرة من حيث إنه من الكتب الرائدة التي كان لها قصب السبق في فتح باب التصنيف على طريقة أهل الحديث في العقائد .

ولهذا اعتمد عليه كثير من الحفاظ والمحدثين في كتبهم التي صنّفوها في عقيدة السلف - أهل السنة والجماعة - كالأجريّ في «الشريعة» ، والخلال في «السنة» ، وابن بطة في «الإبانة» ، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» ، ثم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه كابن القيم والذهبي وغيرهم^(١) .

حتى حقّ لنا أن نقول فيمن ألف في العقائد بعده ما قاله ابن نقطة^(٢) في حق من ألف في الحديث بعد الخطيب :

ولا شبهة عند كل لبيب أنّ من صنّف التصنيف في العقائد أو في باب منها عيالٌ على عبد الله بن أحمد .

ولا يهولن انتقاص المتقّصين ، ولا استنكار من استقى عقيدته من مستنقعات مقالات الراغبين عن الصراط المستقيم إلى غيره^(٣) ، فما كل

(١) انظر مقدمة الدكتور القحطاني «للسنة» (١/٦٥) .

(٢) في «التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد» (ص: ١٧٠) .

(٣) انظر ما كتبه المعلمي - رحمه الله - في «التنكيل» دفاعاً عن عبد الله (١/٢٨٤) .

سحاب أبرق ممطر ، ولا كل عود أ ورق مثمر ، والغرر دائماً هو الغرر .
وكان من بين من استفاد من كتاب «السنة» لعبد الله المصنّف - رحمه الله - فإنه قد اعتمد في كتابه هذا على كتاب «السنة» اعتماداً كبيراً .
كيف لا ، وهو أحد تلاميذ عبد الله - رحمه الله - والتلميذ ينهل من معين شيخه .

وكما أنّ التلميذ يُعرّفُ شيخه^(١) فإنه يُعرّفُ به ، وكانوا يقولون العالم : «أين شيوخه؟»^(٢) .

والناظر في هذا الجزء عند أول نظرتة ينقدح في ذهنه . . أن مقدماته توحى إلى أنّه جزء من كتاب «السنة» لعبد الله من رواية أبي بكر النجاد - رحم الله الجميع - .

ولكن سرعان ما يزول هذا عند تتبع النظر فيه ، والتحقق مما فيه ، إذ يظهر لك بعض الاختلاف بينهما من زيادة ، ومن نقص ، وتقديم وتأخير ، وغيرها .

ولكن يقودنا هذا إلى تساؤل آخر ، هو :

هل كتاب النجاد هذا منتخب من كتاب «السنة» لعبد الله؟

فجوابه : إن كان القصد بالانتخاب مطلق الاختيار من الكم الهائل

(١) وما يذكر في هذا المقام ، وهو كثير ، ما قيل في ابن مالك - رحمه الله - يكفيه شرفاً أنّ من تلامذته الشيخ النووي ، «نفع الطيب» (٢/٤٤٢) .

(٢) قاله أبو حسيان الأندلسي في حق ابن مالك كما في «الغيبة» نقلاً عن «الحلية» (ص: ٣٣) .

للنصوص ، والاستفادة من جهة الترتيب منه ، فذاك .

فكتاب النجاد صغير الحجم محدود النصوص ، وكتاب «السنة» من الجوامع في هذا الباب التي ما تركت صغيرة ولا كبيرة منه ، أو قل مما يمكن أن يدرج فيه مما له تعلق بهذا الباب إلا ذكر فيه ، فعدد نصوص الأول (١١٣) ، والثاني (١٥٥٣) .

إذا تغلغل فكر المرء في طرف من بحره فرقت فيه خواطره

فلا يبعد أن تجد فيه نصوصاً كثيرة مما هو في «السنة» .

والتأخر إما أن يبدع مصنفًا لم يسبق إليه ، وإما أن يختصر مصنفًا لغيره من غير زيادة ولا نقصان ، وإما أن يكتب على منوال كتاب لغيره أو يختصره ويزيد فيه وينقص ، وقد ينتقد بعض ما فيه .

والمصنف صنيعة من الثالث ، ودليله أننا لو أردنا تصنيف ما في الكتاب من النصوص لوجدناه أقسامًا :

- نصوص أشرك المصنف وشيخه في روايتها وهي في كتاب «السنة» ، وهي الكثرة في هذا الكتاب .

وهي إما أن تكون عن طريق شيخه مباشرة ، بحيث يغلب على الظن أنها وقعت له أثناء إملاء عبدالله لكتابه ، وإما أن تكون من طريق أخرى عن شيخ آخر^(١) .

(١) انظر ترتيب أسماء شيوخه ومروياتهم في ترجمته ؛ وقد بلغت اثنين وخمسين من مجموع (١١٣) ، أي قريباً من النصف .

- نصوص انفرد بها المصنّف دون شيخه .

وهذه الزيادة سواء كانت من جهة المتون أو الأسانيد كافية للدلالة على أنّه مصنّف قائم بنفسه .

واستفادة المتأخر من المتقدم لا عيب فيه ، خاصة إن كان المتأخر تلميذاً للمتقدم .

وأما إن قصد بالانتخاب مجرد الاختصار فقط فما قدمناه يردّه ويأباه ، والعلم عند الله .

نسأل الله التوفيق والهداية إلى سواء السبيل ، ونلتمس من الكريم ممن يقرأ هذه الأسطر أن يغض الطرف عما يرى من محتمل ، فيحمله على أحسن محمل ، وأن يسترجع التنبيه على ما فيه من خلل ، ونسأل الله أن يجنبنا وإياه الزيغ والزلل ، فجل من لا يلحقه عيب ولا خلل .

وكتب حامداً مصلياً سائلاً الله عز وجل

الهداية والتوفيق وحسن الختام

عبد السلام محمد علي الجزائري

- عفا الله عنه وعن والديه -

ليلة الأحد ٢١ شعبان ١٤٢٣ هـ

الموافق ٢٦/١٠/٢٠٠٢ م

والحمد لله أولاً وآخراً

ترجمة المصنف

○ اسمه ونسبه :

هو الإمام المحدث الحافظ، الفقيه المفتي ، شيخ العراق، وإمام
الحنابلة في عصره ، أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن
يونس ، البغداديّ ، الحنبليّ ، النّجاد .

○ مولده :

ولد - رحمه الله - سنة ثلاث وخمسين ومئتين (٢٥٣هـ) .

○ شيوخه :

سمع المصنف شيوخًا كثيرين^(١)، من بينهم أبوداود السجستاني ،
وأبو بكر بن أبي الدنيا ، ولكن نسوق هنا أسماء شيوخه الذين روى عنهم
في هذا الجزء فقط مع الإشارة إلى مروياتهم فيه :

١- أحمد بن محمد بن شاهين (لم أقف له على ترجمة) (٧٣).

٢- إبراهيم بن إسحاق الحربي (٩١، ٩٢، ٩٣)

٣- إسماعيل بن إسحاق القاضي (٣٩، ٤٠، ٤١)

٤- بشر بن موسى الأسدي البغدادي (٨٤)

٥- الحارث بن محمد بن أبي أسامة (٢٧)

(١) سير أعلام النبلاء (١٥/٥٠٢-٥٠٣)

- ٦- الحسن بن مكرم البغدادي (٢٨)
- ٧- عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل: وقد أكثر المصنّف عنه ، إذ مروياته في الجزء أكثر من النصف (١ إلى ١٧) و (٤٩ إلى ٧١) و (٩٤ إلى ١١٣)
- ٨- عبدالملك بن محمد الرقاشي (٢٥ ، ٢٦)
- ٩- محمد بن إسماعيل السلمي الترمذي (٨٥ ، ٨٨)
- ١٠- محمد بن عباس المؤدّب (٧٦ ، ٧٧)
- ١١- محمد بن عبدوس بن كامل السراج (٧٢)
- ١٢- محمد بن عبدالله بن سليمان «مطين» (٤٤ ، ٤٥ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٦)^(١).
- ١٣- محمد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٩)
- ١٤- محمد بن الهيثم القاضي (٨٠)
- ١٥- محمد بن يونس الكديمي (٧٤ ، ٩٠)
- ١٦- معاذ بن المثنى العنبري: وقد أكثر عنه المصنّف أيضاً (١٨ إلى ٢٤) و (٣٠ إلى ٤٣ عدا ٣٩) .

(١) وقد ينسبه إلى جده (٤٦) ، ويذكره من غير نسبة (٤٨ ، ٨٧) ، ولذا نجد المعلق على «الإبانة» يقول فيه في كثير من الأحيان: لم أجد ترجمته ، فتنبه .

○ تلاميذه :

روى عنه الكثير منهم :

أبو بكر القطيعي ، والدارقطني ، وابن شاهين ، وابن رزقويه ، وابن الفضل القطان ، وأبو القاسم بن المنذر القاضي ، والحاكم^(١) ، وابن منده .
قال الخطيب : « وخلق يطول ذكرهم » .

ثم نقل عن أبي الحسن بن رزقويه قوله : أبو بكر النجاد ابن صاعدنا ، قلت - يعني الخطيب - : عنى بذلك أن النجاد في كثرة حديثه ، واتساع طرقة ، وعظم رواياته ، وأصناف فوائده لمن سمع منه ، كيحيى بن صاعد لأصحابه ، إذ كلُّ واحد من الرجلين كان واحد وقته في كثرة الحديث .

○ ثناء العلماء عليه :

- قال الخطيب : « كان صدوقاً عارفاً » .
وقال أيضاً : « هو ممن اتسعت رواياته ، وانتشرت أحاديثه » .
قال الذهبي : « الإمام المحدث الحافظ ، الفقيه ، المفتي ، شيخ العراق » .

وقال أيضاً : « الإمام الحافظ ، الفقيه ، شيخ العلماء ببغداد » .
وقال : كان رأساً في الفقه ، رأساً في الرواية » .
قال ابن كثير : « أبو بكر النجاد الفقيه ، أحد أئمة الحنابلة » .

(١) قال المعلمي : [وأكثر عنه في «المستدرک»].

قلت : انظر منه على سبيل المثال (رقم ٤٩، ٦٦، ٩٣، ١٠١، ١٤٦، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٤٣، ٣٠٣، ٣٤١ ..)

○ معتقده ومذهبه :

المصنّف كما تقدم في الفتوى على مذهب أحمد - رحمه الله - بل كان من أئمة الحنابلة .

ومعتقده معتقد أهل الحديث ، وهو مشهور بذلك .

وكان - رحمه الله - يرى أن معنى قوله تعالى :

﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ هو إجلال النبي ﷺ على

العرش .

بل وكان شديداً في هذا ، ويرمي من ينكره بالتجهم ، ففي طبقات الحنابلة (١٠/٢) عنه ، أنه قال : «فالذي ندين الله تعالى به ونعتقده ما قد رسمناه وبيناه من معاني الأحاديث المسندة ، وما قاله عبدالله بن العباس ومن بعده من أهل العلم ، وأخذوا به كابراً عن كابر ، وجيلاً عن جيل ، إلى وقت شيوخننا في تفسير قوله تعالى : ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ﴾^(١) مَقَامًا مَحْمُودًا» أن المقام المحمود هو قعوده ﷺ مع ربه على العرش .

وكان من جحد ذلك وتكلم فيه بالمعارضة إنما يريد بكلامه في ذلك كلام الجهمية ، بجانب ويباين ، ويحذر عنه .

وقال أيضاً (١١/٢) : «لو أن حالفاً حلف بالطلاق ثلاثاً أن الله يقعد محمد ﷺ معه على العرش ، واستفتاني في يمينه ، لقلت له : صدقت في قولك ، وبررت في يمينك ، وامرأتك على حالها ، فهذا مذهبنا ، وديننا ، واعتقادنا ، وعليه نشأنا ، ونحن عليه إلى أن نموت . . . فمن ردّها فهو من الفرق الهالكة» .

(١) في المطبوع من الطبقات بدونها .

قال مقيده - عفا الله عنه - :

هذا مما يؤخذ على بعض أهل الحديث - رحمهم الله - ومما شنع عليهم فيه بعض أهل البدع .

والمسألة مبنية على روايات لا زمام لها ولا خطام ، والباب لا يصح فيه شيء .

والصواب في تفسير المقام المحمود أنه الشفاعة العامة الخاصة بنبينا ﷺ .

وللشيخ الألباني - رحمه الله - فصول نافعة في توهين أمر هذا المعتقد في مقدمة كتابه القيم «مختصر العلو» (ص: ١٥-٢١) فانظره .
والمصنّف - رحمه الله - كان ممن يختار القول بإثبات الرؤية في ليلة المعراج .

ففي «طبقات الخنابلة» (١١/٢) و «إبطال التأويلات» (١١٤/١) عنه^(١) قال :

«رأى محمد ربه إحدى عشرة مرة ، منها بالسنة تسع مرات في ليلة المعراج حين كان يتردد بين موسى وبين الله عز وجل ، يسأل أن يخفف عن أمته الصلاة فنقص خمسة وأربعين صلاة في تسع مقامات ، ومرتين بالكتاب» .

والراجح من قول أحمد هو تقييد الرؤية بالنام كما تقدم في مبحث

(١) وقال أبو يعلى في «الإبطال» (١١٠-١١١): وظاهر هذا من كلامه (أي أحمد) إثبات الرؤية في ليلة المعراج ، وهذه الرواية اختيار أبي بكر النجاد .

مطول عند الكلام على حديث اختصام الملاء الأعلى ، فارجع عليه .

○ زهده وعبادته :

قال أبو الحسن الشيرازي : كان النّجاد يصوم الدهر ، ويفطر كل يوم على رغيف ، ويترك منه لقمة ، فإذا كان ليلة الجمعة تصدق بذلك الرغيف ، وأكل تلك اللقم التي استفضلها .

○ تدريسه :

كان المصنّف من أعلم الناس بمذهب أحمد ، وكان واسع الرواية كما تقدم ، ولذا فقد كان له في جامع المنصور يوم الجمعة حلقتان : الأولى : قبل الصلاة للفتوى في الفقه على مذهب أحمد .

الثانية : بعد الصلاة لإملاء الحديث .

وكان الإقبال على حلقة عظيماً جداً .

قال في «طبقات الحنابلة» :

«وكان إذا أملى الحديث في جامع المنصور يكثر في حلقة حتى يغلق البابان من أبواب الجامع مما يليان حلقة» .

○ تصانيفه :

قال الذهبي في «السير» : «صنف ديواناً كبيراً في السنن» .

وذكر الخطيب أنّ له «مسنداً» ، وزاد بعضهم : كتاباً في الفقه والاختلاف .

وذكر أبو يعلى في «الإبطال» (٩١/١) :

(١) أن له كتاب «السنة» لعل كتابنا هذا منتحى منه .

(٢) «العرش» (العلو) (٢٣/١).

○ ذكر ما انتقد عليه :

المصنّف ذكره الذهبي في «الميزان» وهو يذكر فيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين ، وبأقل تجريح .

وسبب ذكره له أن الدارقطني قال فيه : حدّث من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله .

وقد اعتذر عنه الخطيب فقال :

«كان قد كف بصره في آخر عمره ، فلعلّ بعض طلبة الحديث .. فقرأ عليه ما ذكره الدارقطني ، والله أعلم» .

وللعلامة المعلمي - رحمه الله - كلاماً محققاً في رد هذا الانتقاد كعادته ، قال :

«إنما قال الدارقطني : «بما لم يكن في أصوله» ، ولم يقل : «ما لم يكن من حديثه» أو نحو ذلك ، فدل هذا على احتمال أن يكون ما حدث به من ذلك الكتاب كان من حديثه وروايته ، وإن لم يكن في أصوله ، وذلك كأن يكون سمع شيئاً فحفظه ولم يثبت في أصله ، ثم رآه في كتاب غيره كما حفظه فحدث به ، أو يكون حضر سماع ثقة غيره في كتاب ، ولم يثبت اسمه فيه ، ثم رأى ذلك الكتاب وهو واثق بحفظه فحدث منه بما كان سمعه ، أو تكون له إجازة بجزء معروف ولا أصل له به ، ثم رأى نسخة موثوق بها منه فحدث منها ، ثم كان المبالغون في التحفظ في ذاك

العصر لا يحدث أحدهم إلا بما في أصوله حتى إذا طوّل أبرز أصله ،
ولا ريب أن هذا أحوط وأجزم لكنه لا يتحتم جرح من أخل بذلك إذا
كانت قد ثبتت عدالته وأمانته وتيقظه ، وكان ما وقع منه محتملاً لوجه
صحيح» (التنكيل : ١ / ١١١) .

○ وفاته :

كانت وفاته - رحمه الله وطيب ثراه - ليلة الثلاثاء لعشر بقين من
ذي الحجة سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة ، ودفن صبيحة تلك الليلة عند قبر
بشر بن الحارث .

عاش خمساً وتسعين سنة ، وكان قد كف بصره آخر عمره ، كذا
في جل المصادر ، والذي عند ابن كثير أن وفاته كانت ليلة الجمعة .

«تاريخ بغداد» (٤ / ١٨٩-١٩٢)

«سير أعلام النبلاء» (١٥ / ٥٠٢-٥٠٥)

«تذكرة الحفاظ» (٣ / ٨٦٨-٨٦٩)

«طبقات الحنابلة» (٢ / ٧-١١)

«البداية والنهاية» (١١ / ٢٣٤)

«الوافي بالوفيات» (٦ / ٢٤٦-٢٤٧)

«شذرات الذهب» (٣/ ٣٧-٣٧٨)

«ميزان الاعتدال» (١/ ٢٣٨)

«لسان الميزان» (١/ ٢٨٥)

«المقصد الأرشد» (١/ ١١٠-١١١)

«طبقات علماء الحديث» (٣/ ٥٨-٦٠)

«تاريخ الإسلام» [وفيات (٣٣-٣٥) ص: ٣٩٢].

«العبر» (٢/ ٧٨)

«التنكيل» (١/ ١١٠-١١٢)

□ □ □

تراجهم رجال الإسناد إلى المصنف

○ أبو الفضل محمد بن ناصر السَّلامِي :

الإمام المحدث الحافظ ، مفيد العراق ، أبو الفضل محمد بن ناصر
ابن محمد بن علي بن عمر السَّلامِي البغدادي .

مولده سنة سبع وستين وأربع مئة (٤٦٧هـ) .

سمع خلقاً كثيراً ، وقرأ ما لا يوصف كثرة ، وحصل الأصول
وجمع وألف ، وبعد صيته ، ولم يبرح في الرجال والعلل .

وكان فصيحاً ، مليح القراءة ، قويّ العربية ، بارعاً في اللغة ، جم
الفضائل ، تفرد بإجازات عالية .

قال السمعاني : «هو ثقة حافظ ، دين ، متقن ، ثبت ، لغوي ،
عارف بالمتون والأسانيد ، كثير الصلاة والتلاوة ، غير أنه يحب أن يقع في
الناس ، وهو صحيح القراءة والنقل» .

قال السلفي : «وهو شافعيّ أشعريّ ، ثم انتقل إلى مذهب أحمد
في الأصول والفروع ومات عليه ، وله جودة وحفظ وإتقان ، وحسن
المعرفة ، وهو ثبت إمام» .

وقال أبو موسى المديني : «هو مقدم أصحاب الحديث في وقته
ببغداد» .

قال ابن الجوزي وغيره : «توفي في ثامن عشر شعبان سنة خمسين وخمس مئة» (٥٥٠هـ) (١).

السلامي : بفتح السين ، وتخفيف اللام ، نسبة إلى دار السلام «الوفيات» (٣٦٩/١) و (٤٢٣/٢) .

○ أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد الصيرفي :

الشيخ المحدث العالم المفيد ، بقية النقلة الكثيرين ، أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم بن أحمد بن عبدالله البغدادي الصيرفي ابن الطيوري (٢).

ولد سنة إحدى عشرة وأربع مئة (٤١١ هـ).

قال السمعاني : «كان محدثاً كثيراً صالحاً ، أميناً صدوقاً ، صحيح الأصول ، صينياً ، ورعاً وقوراً ، حسن السمات ، كثير الخير ، كتب الكثير ، وسمع الناس بإفادته ، ومتع الله بما سمع ، حتى انتشرت عنه الرواية ، وصار أعلى البغداديين سماعاً» .

وقد أثنى عليه غير واحد منهم : أبو علي بن سكرة ، وابن ناصر ، والسلفي ، والأمير أبو نصر ، وما التفت أحد إلى تكذيب مؤمن الساجي له .

(١) «السير» (٢٠٠/٢٦٥-٢٧١) ، و«تذكرة الحفاظ» (٤/١٢٨٩-١٢٩٢) ، و«المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» (ص: ٣٨-٤٠) ، و«طبقات الحنابلة» (٣/٢٢٥-٢٢٩-ذيل) ، و«البداية والنهاية» (١٢/٢٣٣) ، و«الوافي بالوفيات» (٥/٧١-٧٣) ، و«وفيات الأعيان» (٢/٣٦٩) ، و«الشذرات» (٤/١٥٥-١٥٦) ، و«التقييد» لابن نقطة (١/١١٤-١١٨) ، فقد أفاض في الثناء عليه ، وأطال في ترجمته ، وذكر مسموعاته .

(٢) وإليه ينسب الجزء المعروف بالطيوريات .

مات في نصف ذي القعدة سنة خمس مئة عن تسعين سنة
(٥٠٠هـ) (١).

○ أبو القاسم هبة الله بن أحمد بن عمر الحريري:

الشيخ الإمام المقرئ المعمر ، مسند القراء والمحدثين ، أبو القاسم
هبة الله بن أحمد بن عمر البغدادي الحريري المعروف بابن الطبر .
ولد يوم عاشوراء سنة خمس وثلاثين وأربع مئة (٤٣٥ هـ) .
قال ابن الجوزي : كان صحيح السماع ، قوي البدن ، ثباتاً ، كثير
الذكر ، دائم التلاوة .

مات في ثاني جمادى الآخرة سنة إحدى وثلاثين وخمس مئة
(٥٣١هـ) (٢).

○ محمد بن علي بن محمد:

الشيخ الإمام مقرئ الوقت ، أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن
موسى بن جعفر البغدادي ، الحنبلي ، الخياط .
ولد سنة ست وسبعين وثلاث مئة (٣٧٦ هـ) .

قال في «طبقات الحنابلة» : «الشيخ الصالح أحد الحنابلة الأخيار» .

(١) ترجمته من «التقييد» لابن نقطة (٣٨/٢) ، و«السير» (٢١٣-٢١٦) ،
و«العبر» (٣٨٠/٢) ، و«الميزان» (١٥/٦) ، و«المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» (ص: ٢٢٣-
٢٢٦) ، و«اللسان» (١٥-١٤/٥) ، و«الشذرات» (٤١٢/٣) .

(٢) ترجمته من «السير» (١٩-٥٩٣-٥٩٤) ، و«العبر» (٤٤٠/٢) ، و«الشذرات»
(٩٨-٩٧/٤) .

وقال: «وكان ثقة دينًا ، يقرأ عليه القرآن والحديث في كل يوم في بيته ، وفي مسجده ، وفي جامع المنصور ، ويكثر عنده الناس» .
وفي «السير» : كان من المقرئين العباد ، ذا قناعة وتعفف وفقير» .
توفي في جمادى الأولى سنة سبع وستين وأربع مئة في رابعه (٤٦٧هـ)^(١) .

○ أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد بن حسنون القدسي:
الشيخ العالم الصادق الصالح الخير ، أبو نصر ، أحمد بن محمد ابن أحمد بن حسنون ، الترسي البغدادي .
روى عنه الخطيب ، وقال: «كان صدوقًا صالحًا» .
توفي سنة إحدى عشرة وأربع سنة في ذي القعدة (٤١١هـ)^(٢) .



(١) ترجمته «طبقات الحنابلة» (٢/٢٣٢-٢٣٤) ، و«السير» (١٨/٤٣٦-٤٣٧) ، و«العبر» (٢/٣٢٣) ، و«شذرات الذهب» (٣/٣٢٩) .
(٢) ترجمته من «تاريخ بغداد» (٤/٣٧١) ، و«السير» (٤/٣٣٧) ، و«العبر» (٢/٢١٩) ، و«الشذرات» (٣/١٩٢) .

النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق

وقد اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على نسخة خطية فريدة ، وهي
من محفوظات دار الكتب الظاهرية ، وتقع فيها ضمن مجموع ١٧ .
من (ق ٨٧) إلى ق (٩٨) .

وهي من أوقاف دار الحديث الضيائية ، وقد كُتبت بخط : يوسف
ابن عبد الهادي - رحمه الله - ، كما أُثبت على طرة الكتاب .
وقد كُتبت بخط نسخ جيد .

واسم الكتاب كما ورد على طرة المخطوط :
« الجزء فيه الرد على من يقول القرآن مخلوق » .



العمل في التحقيق وخطة البحث

- (١) نسخ المخطوط ، ومقابلته إتماماً للضبط .
 - (٢) تخريج الأحاديث والآثار تخريجاً علمياً وسطاً ، مع الحكم على الأسانيد بالصحة أو بالضعف بما تؤيده قواعد مصطلح الحديث وفنون النقد والتحقيق .
 - (٣) صنع الفهارس العلمية الخاصة بالكتاب تسهيلاً على طالب العلم في الوصول إلى بغيته من الكتاب .
 - (٤) صنع مقدمة فريدة في بابها تناولنا فيها توثيق الكتاب ، والكلام على القدر المشترك بينه وبين ماورد في كتاب «السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد - رحمه الله - ، ومنهج المصنف في هذا الكتاب .
 - (٥) أفردنا باباً في المقدمة تناولنا فيه الكلام على مسألة رؤية النبي ﷺ ربه في الدنيا ، وما ورد فيه من الخلاف .
- وأخيراً نسأل الله تعالى ربنا أن يثيبنا على جهدنا المتواضع هذا ، وأن يجعله في ميزان أعمالنا يوم القيامة ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

□ □ □

